الاثار الاقتصادية للمشكلة السكانية

في مصر

دكتور/ عثمان أحمد عثمان

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

والتشريعات الاقتصادية والمالية

المعهد العالي للدراسات الإسلامية

ملخص البحث

إن معدل الزيادة السكانية أهم وأخطر التحديات التى تواجه المجتمع المصرى، وأن استمرار النمو السكانى بالمعدلات الحالية يحد ويؤثر بشكل كبير على تحقيق تقدم محسوس فى مستويات المعيشة، رغم الجهود الحثيثة التى تبذلها الدولة فى مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة.

إذا لم تستطع عملية الإنتاج في المجتمع استيعاب الزيادة السكانية ومشاركتها في دفع عجلة التنمية للأمام، فالزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة الأعباء على الموارد المتاحة، فالزيادة السكانية تتحول إلى عبء حقيقي على التنمية.

وتكمن مشكلة النمو السكاني بمصر في النمو السكاني السريع والتوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان والانخفاض في مستوي الخصائص السكانية.

ومن أهم التحديات التى تواجه مصر هى الزيادة السكانية الغير مدروسة، ولذلك يوجد خلل في التوازن بين النمو الاقتصادي وانخفاض الخصائص السكانية, فيجب اتخاذ سياسية سكانية فعالة للحد من الزيادة السكانية المرتفعة مع قلة الموارد الاقتصادية حتى يمكن الحد من معدلات الفقر, وكذلك زيادة الإنتاج والاهتمام بالتعليم والصحة والارتقاء بالخصائص السكانية.

اهم الكلمات المفتاحية المصطلحات

- النمو السكاني
- النمو الاقتصادي
- الدعم
- الخصائص السكانية
- الانفاق العام

The economic effects of population problems in Egypt

Population increase rate is the most important and dangerous of challenges that face Egyptian society, the continuation of population growth at the current rates limits and significantly affects the achievement of tangible progress in living standards, despite the strenuous efforts made by the state in various fields of economic development.

If the production process in the society is not able to absorb the population increase and its participation in advancing the wheel of development forward, then the population increase leads to an increase in demand and an increase in burdens on the available resources, so the population increase turns into a real burden on development.

The problem of population growth in Egypt lies in the rapid population growth, the unbalanced geographical distribution of the population, and the decline in the level of population characteristics.

One of the most important challenges facing Egypt is the unplanned population increase, and therefore there is an imbalance between economic growth and declining demographic characteristics. An effective population policy must be taken to limit the high population increase with a lack of economic resources so that poverty rates can be reduced, as well as Increasing production, paying attention to education and health, and improving demographic characteristics

Key words

- Population growth
- Economic growth
- Support
- Demographic characteristics
- Public spending

مقـــدمة

المشكلة السكانية من اهم الموضوعات التي تؤثر في الاقتصاد وتكمن المشكلة السكانية في مصر في الزيادة السكانية مما اثر علي الاوضاع الاقتصادية المصرية واثر في الموازنة العامة للدولة ولذلك فهي من اهم واخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري فالزيادة السكانية غير المدروسة تؤدي الى مشاكل اقتصادية ومشاكل مالية في الموازنة العامة للدولة ويترتب على ذلك زياده الدعم والإنفاق علي التعليم والصحة ويجب الاهتمام بالمشكلة السكانية والاثار الاقتصادية للمشكلة السكانية في مصر.

هدف الدراسة:

تحديد اسباب المشكلة السكانية في مصر وتحليل الاثار الاقتصادية للمشكلة السكانية في مصر.

أهمية الدراسة:

ترجع اهميه الدراسة ان المشكلة السكانية من اهم أخطر التحديات التي تواجه المجتمع المصري وتؤثر في الاقتصاد والموازنة العامة للدولة.

منهج الدراسة:

منهج الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي والاسلوب الوصفي والتحليلي.

مادة الدراسة:

تتنوع مادة الدراسة بين المراجع العربية والأجنبية والمؤلفات الحديثة.

مشكلة الدراسة:

مشكله الدراسة في تحليل اسباب الازمه المشكلة السكانية وتحديد الاثار الاقتصادية وكيفية تأثيرها على الدعم والإنفاق في التعليم والصحة.

خطة الدراسة:

تم تقسيم البحث الي مقدمة ومبحثين والخاتمة:

المبحث الأول: ابعاد المشكلة السكانية في مصر.

المطلب الأول: أسباب المشكلة السكانية في مصر.

المطلب الثاني: المشكلة السكانية في إطار النظريات الاقتصادية.

المبحث الثاني: المشكلة السكانية وتأثيرها على الاقتصاد المصري.

المطلب الأول: ثر المشكلة السكانية على الاقتصاد المصري.

المطلب الثاني: أثر المشكلة السكانية على الموازنة العامة للدولة.

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

ابعاد المشكلة السكانية في مصر

يزيد النمو السكاني المحلي والعالمي من النزاعات حول المياه والطاقة والغذاء والأراضي والعديد من المشاكل الأخرى. وفي الدول النامية، يشكل الحجم الكبير للأسرة سببا رئيسيا للفقر وسوء الصحة، فلم تخرج أي دولة من وضع «التطوير» إلى وضع «التطور» في القرن الماضي في النمو السكاني، ومع ذلك، فإن التوقعات المتعلقة بالنمو السكاني من خلال ٢٠٥٠ تزداد مع انخفاض تمويل تنظيم الأسرة خلال السنوات ١٥ الماضية من قبل العديد من الحكومات.

فمعدل الزيادة أهم وأخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري، وأن استمرار النمو السكاني بالمعدلات الحالية يحد ويؤثر بشكل كبير على تحقيق تقدم محسوس في مستويات المعيشة، رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة في مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة.

فالزيادة السكانية سوف تؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة الأعباء على الموارد المتاحة، وتتحول إلى عبء حقيقي على التنمية، ونقسم المبحث للآتي:

المطلب الأول: أسباب المشكلة السكانية في مصر.

المطلب الثاني: المشكلة السكانية في إطار النظريات الاقتصادية.

المطلب الأول

أسباب المشكلة السكانية في مصر

في الآونة الأخيرة، تساءل بعض العلماء المصريين عن ضرورة استمرار الحكومة في دعم برامج تنظيم الأسرة ، فهم يرون أن ارتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكاني لم تعد مشاكل خطيرة في مصر، على الرغم من أن الدولة تشجع سياسة تنظيم الأسرة، فإن الدولة قد زادت مؤخرا من الإنفاق على برامج تنظيم الأسرة .هناك أدلة على أن بعض صناع القرار والعلماء يشعرون بالرضا عن الحاجة إلى خفض الخصوبة والنمو السكاني .فعلى سبيل المثال ، كان هناك اتفاق عام على أن المشاريع العمرانية الحالية الرامية إلى زيادة عدد الأراضي الصالحة للزراعة من شأنها أن تخفف من آثار ارتفاع الكثافة السكانية ، وأن تزيد من خفض الحاجة إلى خفض معدلات المواليد.

أولا: أسباب المشكلة السكانية في مصر:

تكمن أسباب المشكلة في النمو السكاني السريع والتوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان والانخفاض في مستوي الخصائص السكانية ولتوضيح ذلك نعرض الآتي[١]:

١- النمو السكاني السريع:

معدل النمو السكاني في مصر ٢,٤٪ مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي ٤,٤٪ ولابد أن تصل معدلات النمو الاقتصادي ثلاثة أضعاف النمو السكاني لتصل إلى٧,٢٪ ولابد من سياسية سكانية فعالة وتنمية اقتصادية توجه لفرص عمل حقيقة وزيادة الإنتاج للحد من الفقر، كما حدث في الصين والنمور الآسيوية. ولأن الزيادة السكانية تؤدي لزيادة الطلب على السلع والخدمات والطاقة حتى وصلت نسبة الفقر إلى ٢٦٪ وتحت خط الفقر ٤,٤٪.

[١] المركز الديموغرافي، التشريع والمشكلة السكانية في مصر، أوراق في ديموغرافية مصر رقم ٩، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٣ وما بعدها.

٦- الآثار الاقتصادية للمشكلة السكانية في مصر

جدول رقم (١) يوضح التعدد السكاني في مصر (بالألف نسمة) ومعدل النمو خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٢٠[١]

Year	العالم	افريقيا	مصر	النمو
2000	6,143,494	810,984	68,832	1.95%
2001	6,222,627	830,903	70,153	1.92%
2002	6,301,773	851,298	71,485	1.90%
2003	6,381,185	872,248	72,826	1.88%
2004	6,461,159	893,843	74,172	1.85%
2005	6,541,907	916,154	75,524	1.82%
2006	6,623,518	939,210	76,874	1.79%
2007	6,705,947	963,022	78,232	1.77%
2008	6,789,089	987,624	79,636	1.79%
2009	6,872,767	1,013,046	81,135	1.88%
2010	6,956,824	1,039,304	82,761	2.00%
2011	7,041,194	1,066,410	84,529	2.14%
2012	7,125,828	1,094,343	86,422	2.24%
2013	7,210,582	1,123,045	88,405	2.29%
2014	7,295,291	1,152,434	90,425	2.28%
2015	7,379,797	1,182,439	92,443	2.23%
2016	7,464,022	1,213,041	94,447	2.17%
2017	7,547,859	1,244,222	96,443	2.11%
2018	7,631,091	1,275,921	98,424	2.05%
2019	7,713,468	1,308,064	100,388	2.00%
2020	7,794,799	1,340,598	102,334	1.94%

فالنمو السكاني السريع أدى إلى خلل في التوازن بين حجم السكان والموارد المتاحة وحاجات السكان؛ لعدم التوازن بين معدلات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والنمو السكاني؛ حيث وصل السكان إلى ٩٠,١ مليون جنيه، وهذا يؤدي لزيادة معدلات الفقر، فالتنمية الاقتصادية تهتم بالاستثمار الرأسمالي، وكلما زاد معدل نمو السكان فإن مستوى

[١] المصدر: الأمم المتحدة، قاعة بيانات السكان، ٢٠٢٠م.

الإنفاق الرأسمالي لابد وأن يتزايد، فإذا زاد النمو السكاني بمعدلات تقترب من معدلات الاستثمار فإن الاقتصاد سوف ينحصر في دائرة الفقر، والنمو الاقتصادي لن يكون قادراً على انتشال الاقتصاد من حالة الفقر.

٢- التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان:

أغلب المصريون يعيشون على٧,٧٪ فقط من مساحة مصر في الوادي والدلتا, فالمساحة غير المستغلة أكثر من٩٠٪ من مساحة مصر, والتوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان يؤدي لمشاكل اقتصادية التي تتركز في العاصمة والمدن الكبرى التي بها سكان، وتتوافر فيها عناصر الإنتاج من قوى عاملة، والطلب على السلع وزيادة الاستهلاك, وتقل في القرى والمحافظات النائية لعدم وجود كثافة سكانية؛ مما يؤدي لعدم العدالة في التوزيع, وزيادة العشوائيات في المدن الكبرى, وضعف الاهتمام بالاستثمارات في المحافظات النائية والصحراوية والصعيد وسيناء.[١]

٣- الانخفاض في مستوى الخصائص السكانية:

إن عدم القدرة على الارتقاء بمستوى الإنتاج نتيجة الانخفاض في مستوى الخصائص السكانية يؤدي لانخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات التضخم وزيادة البطالة, وكذلك زيادة معدلات الفقر وانخفاض مستوى الخصائص السكانية في مصر نتج عنه الآتي[٢]:

ا-اختلال التركيب العمري للسكان الذي يمثل عبئاً على الاقتصاد في ظل الموارد المحدودة، والتي تحتم توجيه الصرف على الخدمات المقدمة للفئات العمرية الصغيرة بدلاً من الاستثمار وزيادة الإنتاج.

[١] د. نادية فرج، السكان والتنمية في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢١ وما بعدها.
[٢] تقارير متنوعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ب – ارتفاع نسبة الأمية التي تؤثر في النهوض الاقتصادي, وعدم وجود عمالة مدربة، ويزيد من معدلات الفقر.[١]

ج – ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ١٢٪ وأكثر البطالة في سن الشباب، والتي تقدر بـ ٩٠٪من جملة العاطلين.

د – زيادة معدلات الفقر بين السكان بنسبة ٢٦,٣٪ وترتفع في الريف وفي الصعيد لأكثر من ذلك، بل أحياناً تصل لضعف هذه النسبة، وتزيد في الشباب لتصل إلى نسبة٦٦٪.

هـ – انخفاض مساهمة الإناث في القوى العاملة؛ مما يؤثر في دفع الاقتصاد؛ حيث إنهم نصف المجتمع ومساهمتهم ضعيفة في الناتج القومي.

و – تزايد ظاهرة السكن بالعشوائيات حوالي ١٦ مليون نسمة في ١٠٣٤منطقة عشوائية.

ز – ارتفاع نسبة الأرامل والمطلقات الذي يوثر في التوازن الاجتماعي، ويحمل السيدات أعباء كثيرة، من ثم يؤثر سلباً على الاقتصاد القومي.

ح – تعرض نسبة من الأطفال لسوء الحالة الغذائية، والذي ينتج عنه ضعف القوى البشرية كأحد عناصر الإنتاج.

ولذلك يوجد خلل في التوازن بين النمو الاقتصادي وانخفاض الخصائص السكانية[٢], فيجب اتخاذ سياسية سكانية فعالة للحد من الزيادة السكانية المرتفعة مع قلة الموارد الاقتصادية حتى يمكن الحد من معدلات الفقر, وكذلك زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي، والمشروعات الصغيرة والاهتمام بالتعليم والتدريب والارتقاء بالخصائص السكانية وسوف

[١] وزارة الصحة والسكان، الخطة القومية للسيطرة على النحو السكاني، ٢٠٠٢/٢٠١٧.
[٢] د. صلاح الدين فهمي، القضية السكانية والمستجدات المعاصرة، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣ وما بعدها.

نتعرض لموضوعين غاية في الأهمية هما التحول في معدل الوفيات في مصر ثم حجم السكان ومعدل النمو الاقتصادي في مصر مقارنة بدول العالم.

أ. التحول في معدل الوفيات:

شهدت الفترة من عام ١٩٦٠ حتى أوائل التسعينيات انخفاضًا ملحوظًا في معدل الوفيات، كما الشكل رقم (١) ويلاحظ أن المعدل يتحرك ببطء شديد منذ أوائل السبعينات حتى وصل إلى ٦,٩ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان في عام ١٩٩٢[1].

في عام ٢٠٠٠، بلغ معدل الوفيات الخام في مصر ٦.٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ نسمة وانخفض إلى ٥.٧٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٢٠. وشكلت وفيات الذكور حوالي ٥٥٪ من جميع الوفيات، بينما شكلت وفيات الإناث ٤٥٪ منها.[٢]

[1] Egypt Ministry of Population and the National Council for Motherhood and childhood. [Child Strategy 2015-2020: early childhood, childhood, youth and motherhood].

[٢] Idem.

٦- الآثار الاقتصادية للمشكلة السكانية في مصر

شكل رقم (١) معدل الوفيات لكل ألف شخص في مصر

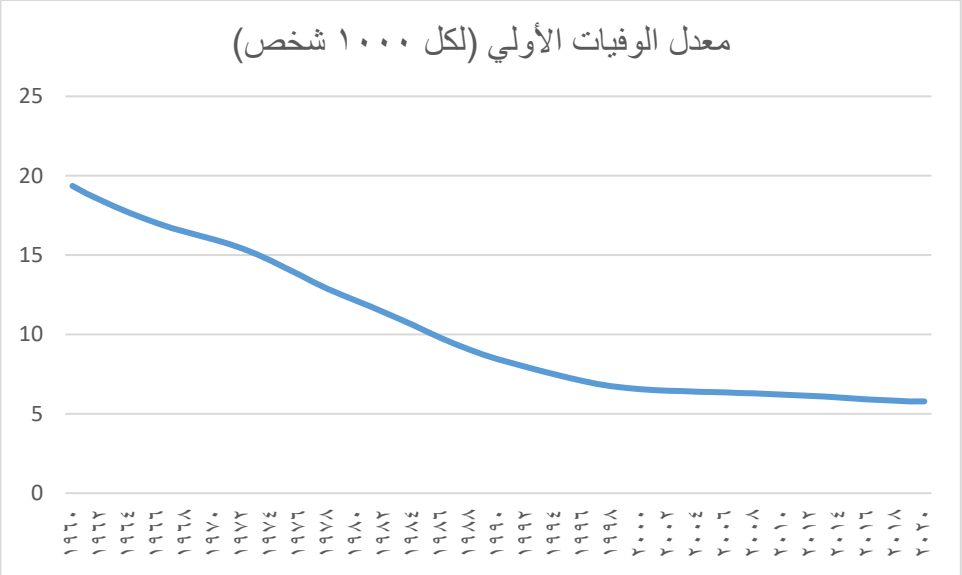

تعد الوفيات أكثر انتشارا في المناطق الحضرية (٨,١ وفيات لكل ١٠٠٠ من السكان) مقارنة بالريف (٤,٧ وفيات لكل ١٠٠٠ من السكان). وكانت أعلى معدلات للوفيات في القاهرة (٩ وفيات لكل ١٠٠٠ نسمة) والإسكندرية (٨ وفيات لكل ١٠٠٠ نسمة) في حين أن أقل معدلات الوفيات منتشرة في المحافظات النائية مثل الوادي الجديد وشمال سيناء ومرسى مطروح (٤.٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ نسمة). ويمكن أن يُعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع الطلب على الخدمات الصحية العالية الجودة نسبياً المتاحة في القاهرة والإسكندرية، وبالتالي يسافر معظمهم إلى هذه المناطق الحضرية لالتماس العلاج الصحي. عندما تحدث الوفيات، يتم تسجيلها في هذه المناطق الحضرية مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الوفيات. ويعاني الذكور من معدلات وفيات أعلى (٦.٦ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان) مقارنة بالإناث (٥.٦ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان) [١].

[١] https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.CDRT.IN?end=2019&locations=EG&start=1960, access Date, 20/7/2021

وخلال الفترة من ١٩٣٧ إلى ٢٠٢٠. بالنسبة للذكور، قُدر متوسط العمر المتوقع عند الولادة بنحو ٣٦ عامًا في عام ١٩٣٧ وقفز إلى حوالي ٦٩ عامًا في عام ٢٠٢٠. بالنسبة للإناث، قفز المؤشر من ٤٨ عامًا في عام ١٩٣٧ إلى ٧٣ عامًا في عام ٢٠٢٠.

ب. حجم السكان ومعدل النمو الاقتصادي في مصر مقارنة بدول العالم:

بلغ سكان مصر أكثر من مائه مليون نسمة عام ٢٠٢٠، فقد ارتفع عدد سكان مصر بالقيمة المطلقة حوالي ٢٠ مليون نسمة في ١٠ سنوات وزاد من عدد السكان خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٦ وهو ما يعادل تقريبا مجموع سكان بلجيكا والسويد وهنغاريا والجمهورية التشيكية، فمجموع سكان مصر في عام ٢٠٢٠، ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد سكان ماليزيا، والمغرب والسعودية، كما يبلغ حجم السكان ٢.٥٪ من حجم سكان آسيا.[1]

ويقدر عدد سكان العالم بـ ٧،٧٩٤ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠، يمثل حجم سكان مصر حوالي ١.٣٣٪ من سكان العالم، وتحتل المرتبة ١٤ علي مستوي العالم مصر، ومنذ عام ١٩٥٠ كانت تحتل مصر المرتبة ال ٢٠، ومنذ عام ١٩٩٩ احتلت المرتبة ال ١٥ ثم المرتبة ال ١٤ عام ٢٠٢٠، اما علي مستوي القارة الافريقية فمصر الثالثة في أفريقيا بعد إثيوبيا التي تأتي في المرتبة ١٢ عالمياً، بعدد سكان بلغ ١١٤ مليون نسمة، وتحتل نيجيريا المرتبة الاولي افريقيا والسابعة عالميا بعدد سكان بلغ ٢٠٦ مليون نسمة، ويوضح الجدول التالي حجم السكان في أكبر ١٤ دولة عام ٢٠٢٠.

[1] Ali F, Aziz AA, elmy MF, Mobdy AA, Darwish M. Prevalence of certain sexually transmitted infections in Egypt. J Egypt Public Health Assoc, 1996; 71 (5-6): 553-75.

٦- الآثار الاقتصادية للمشكلة السكانية في مصر

جدول رقم (٢) حجم السكان في أكبر ١٤ دولة عام ٢٠٢٠

الترتيب	الدولة	عدد السكان (بالألف نسمة)	النسبة
1	الصين	1,439,324	29.04%
2	الهند	1,380,004	27.84%
3	الولايات المتحدة الأمريكية	331,003	6.68%
4	إندونيسيا	273,524	5.52%
5	باكستان	220,892	4.46%
6	البرازيل	212,559	4.29%
7	نيجيريا	206,140	4.16%
8	بنجلاديش	164,689	3.32%
9	روسيا	145,934	2.94%
10	المكسيك	128,933	2.60%
11	اليابان	126,476	2.55%
12	أثيوبيا	114,964	2.32%
13	الفلبين	109,581	2.21%
14	مصر	102,334	2.06%
	الإجمالي	4,956,358	100.00%

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً للمصدر.

نجد أن الصين اقترب عدد سكانها من مليار ونصف نسمة الاولي عالمياً من حيث عدد السكان، وبعدها تحتل الهند الثانية عالميا بعدد سكان تجاوز ١٣٣٠ مليون نسبة، تليها امريكا متجاوزة ٣٣٠ مليون نسمة، ويمثل تعداد سكان مصر ٢٪ من سكان أكبر ١٤ دوله علي مستوي العالم.

وتعد الصين هي الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم وفقا لتقديرات عام ٢٠٢٠ ، تليها الهند بمعدل نمو سنوي قدره ٠.٥٣٪، وثم امريكا، وفي الدول ذات الأعداد الكبيرة من السكان ، بلغ معدل النمو السنوي ١.٦٤٪ خلال نفس الفترة، وبين عامي ١٨٩٧ و ٢٠٢٠،[١] وخلال الفترة من ١٨٩٧ إلى ٢٠١٥، تضاعف عدد سكان مصر تسعة أضعاف ، كانت المرة الأولي خلال الخمسين سنة الأولى من القرن الماضي. ومع ذلك، خلال الفترة الأخيرة من ١٩٤٧–٢٠١٥، تضاعف عدد السكان خمسة أضعاف أي أن هذا الارتفاع بدأ في التزايد في الخمسينيات، ويوضح الشكل التالي التعدد السكاني في مصر (بالألف نسمة) ومعدل النمو من عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٢٠.[٢]

[1] Carl Haub and Toshiko Kaneda, *2020 World Population Data Sheet* (Washington, DC: Population Reference Bureau, 2020).

[٢] Ragab, A.R., Girgis, H., Zaki, H., Osman, M., Al-Khorazaty, N. and Hamed, R., 2016. Population situation analysis Egypt 2016. *Bassera, UNFPA and NPC*.pp19-25

٦- الآثار الاقتصادية للمشكلة السكانية في مصر

شكل رقم (٢) يوضح التعدد السكاني في جمهورية مصر العربية

(بالألف نسمة) ومعدل النمو خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٢٠

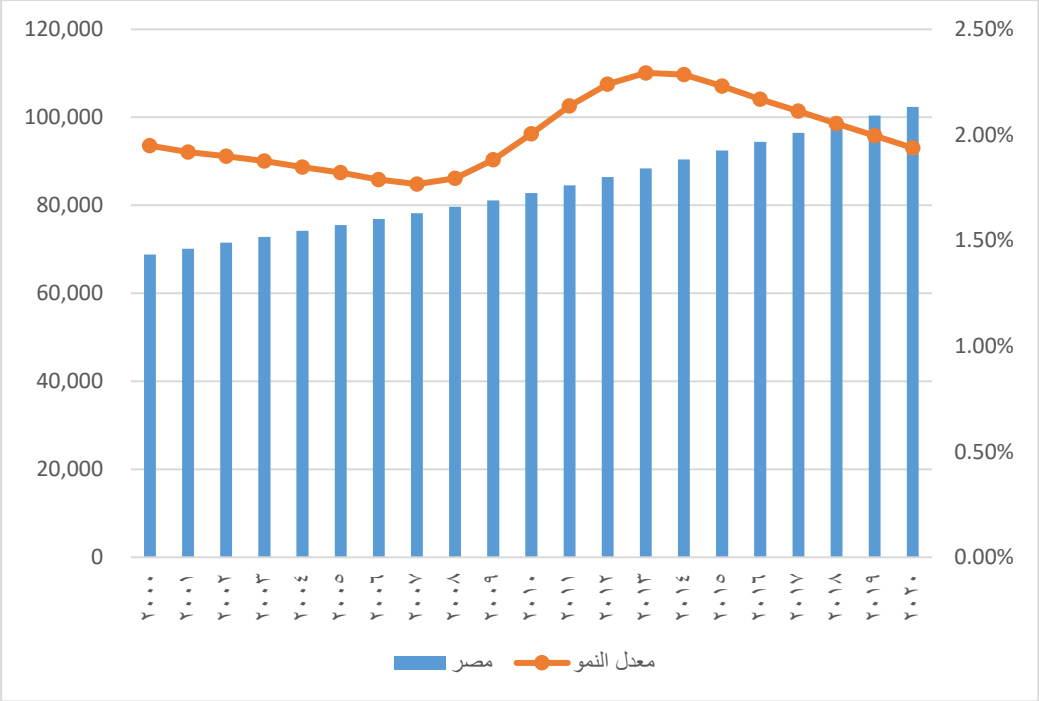

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً للجدول رقم (١).

ويتضح ارتفاع معدل النمو السكاني في الفترة منذ عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥ ثم بدأ معدل النمو في التراجع نظرا لاتباع الدولة برامج التوعية الخاصة بتحديد النسل وتوعية المواطنين بعواقب الزيادة السكانية.

ورغم التعداد السكاني الكبير في مصر الا ان السكان يعيشون حالياً على مساحة مليون كيلومتر مربع بكثافة سكانية تبلغ حوالي ١٠٢ لكل كيلومتر مربع في عام ٢٠٢٠، ومع ذلك، يعيش المصريون فقط على حوالي ٨٪ من مساحة الدولة، حيث تتركز المنطقة المأهولة حول الشريط على طول نهر النيل من الجنوب إلى الشمال. نظرًا لهذا

التركز السكاني الواسع في هذه المنطقة الضيقة، فإن الكثافة السكانية مرتفعة للغاية إذا تم النظر في المناطق المأهولة فقط. ترتفع الكثافة السكانية لعام ٢٠٢٠ إلى ما يقرب من ١٢٧٥ شخصًا لكل كيلومتر مربع إذا تم حساب المناطق المأهولة فقط. وبناءً على ذلك، فإن المرتبة المصرية قفزت من ١٥ إلى ١٤ بين دول العالم. ويمكن أن ترتبط الكثافة السكانية العالية بتدني الخدمات، خاصة إذا لم تكن المدن جيدة التنظيم. وهذا يؤكد أهمية معالجة مسألة توزيع السكان في استراتيجية السكان والتنمية.[١]

ثانيا: الاستراتيجية السكانية والإنمائية في مصر:

تم صياغتها من قبل فريق من الخبراء العاملين تحت إشراف المجلس الوطني للسكان (NPC)تم إطلاق الاستراتيجية في نوفمبر ٢٠١٤ تحت رعاية رئيس الوزراء. وقد رسمت الاستراتيجية وخطة تنفيذها الطريق أمام كل من أصحاب المصلحة لمعالجة دورهم في قضية السكان، وشددت الاستراتيجية على ضرورة التعاون والتركيز الجزئي على دور القطاع الخاص[٢].

١. استراتيجية السكان والتنمية ٢٠١٥-٢٠٣٠:

على مدى السنوات القليلة الماضية، حدثت تطورات ملحوظة فيما يتعلق بالسكان والتنمية، وعلى رأسها ما يلي:

- وارتفعت معدلات البطالة والنسبة المئوية للأسر التي تعيش تحت خط الفقر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وعلى العكس من ذلك، تضاءل دور المرأة في مكان العمل

[١] Ragab, A.R., Girgis, H., Zaki, H., Osman, M., Al-Khorazaty, N. and Hamed, R., 2016. Population situation analysis Egypt 2016. *OPCIT, pp19-25.*

[٢] المركز الديموغرافي، القاهرة التشريع والمشكلة السكانية في مصر (أوراق في ديموجرافيا مصر رقم ٩ أكتوبر ٢٠٠٣)، ص٤ وما بعدها.

والإنتاج بطريقة كان لها أثر سلبي على معدلات التنمية وأدت إلى زيادة معدل المواليد.

- إن الزيادة في معدلات النمو السكاني، إلى جانب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، مقارنة بالمعدلات التي شهدتها مصر قبل الثورة، ستنخفض لكل إنفاق رأسمالي على الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، مع زيادة معدلات البطالة والأمية.
- أدى التأثير المتزايد للتيار المحافظ على المجال العام إلى تقويض الإيمان بالأسر الصغيرة وبإطالة الفترات الفاصلة بين الولادات، مع تشجيع القيم المعادية لتمكين المرأة، التي أدت جميعها إلى تقليص دور المرأة في الحياة العامة وانخفاض معدلات عمل المرأة.
- انخفض دور وسائل الإعلام في نشر المعرفة بالمخاطر التي ينطوي عليها النمو السكاني وتنظيم الأسرة. وبالمثل، تضاءل دور الجماعات المدنية في التوعية وتقديم الخدمات المتصلة بتنظيم الأسرة.
- استمرار التفاوت بين السكان بين المناطق المختلفة مثل شمال مصر مقابل جنوب مصر.
- أثارت مرحلة ما بعد ٢٥ /يناير ٢٠١١ تحديات كبيرة لا يمكن إغفالها، مثل عدم انتظام تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك الخدمات المتصلة بتنظيم الأسرة، فضلا عن قلة الموارد المتاحة لتوفير وتحسين الخدمات الأساسية الأخرى، وتنفيذ برامج بناء القدرات، والرصد والتقييم[١].

[١] المرجع السابق، ص١٣.

٢. أهداف الاستراتيجية:

وتركز الاستراتيجية الجديدة على تحقيق مجتمع أكثر تجانسا يوازن بين نموه السكاني وموارده الطبيعية المتاحة، ويلبي تطلعات الجمهور إلى حياة أفضل، ويتيح لأفراد الجمهور إمكانية الحصول على الخدمات على قدم المساواة، ويحسن الخصائص السكانية، ويحقق مستويات أعلى من التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والقيادة الإقليمية. دستور ٢٠١٤ (المادة ٤١) على الدولة تنفيذ برنامج سكاني يحقق التوازن في سياق التنمية المستدامة، وتهدف الاستراتيجية إلى ما يلي:

- تحسين نوعية الحياة من خلال خفض معدلات النمو السكاني واستعادة التوازن بين معدلات النمو الاقتصادي والسكاني.
- استعادة القيادة الإقليمية في مصر من خلال تحسين الخصائص السكانية من حيث المعرفة والمهارات والسلوك.
- إعادة رسم خريطة السكان في مصر من خلال إعادة التوزيع المكاني للسكان والذي يلبي احتياجات المشاريع الوطنية المخطط لها.
- تعزيز العدالة الاجتماعية والسلام من خلال الحد من التفاوتات القائمة في مؤشرات التنمية فيما بين مختلف المجالات.

ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، حدد واضعو الاستراتيجية الجديدة عددا من الأهداف الكمية، أهمها تخفيض معدل الخصوبة الإجمالي إلى ٢.٤ في المتوسط بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بـ ٣.٥ في الوقت الحاضر.

إذا نجحت الحكومة في خفض معدل المواليد، فسيصل عدد السكان إلى ١١١ مليونًا بحلول عام ٢٠٣٠. ولكن إذا استمرت معدلات المواليد الحالية، فسيصل عدد السكان إلى ١١٩ مليونًا بحلول عام ٢٠٣٠. لكي ينخفض معدل المواليد إلى ٢.٤ بحلول عام

٢٠٣٠، يجب أن ترتفع النسبة المئوية للنساء اللائي يستخدمن وسائل تحديد النسل إلى ٧٢٪، من ٥٩٪ في الوقت الحالي.

وتشمل الجهات المعنية بالاستراتيجية وزارة الصحة والسكان، ووزارة التعليم، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية، ووزارة الاتصالات، ووزارة الشباب، والبرلمان، والصندوق الوطني للتنمية، والمجلس الوطني للمرأة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص[١].

٣. الركائز الرئيسية للاستراتيجية:

وتستند الاستراتيجية إلى ست ركائز هي:

- زيادة فعالية خدمات تنظيم الأسرة وصحة الولادة.
- تحسين الخدمات الصحية للشباب.
- تعزيز الخصائص السكانية.
- التوعية بمشكلة السكان.
- تمكين المرأة.
- الرصد والتقييم النشطين.

يلاحظ واضعو الاستراتيجية أن أهم عامل في إنجاح الاستراتيجية هو التصميم السياسي، ومن خلال هذا التصميم يمكن لجميع الوزارات والمنظمات أن تعمل معا على تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية. أظهر الرئيس عبد الفتاح السيسي والحكومة التزامًا قويًا بقضية السكان في مصر. في عام ٢٠١٦، تم الإعلان عن يوم وطني للسكان وأعلن أن العام هو عام الشباب، وعام ٢٠١٧ باعتباره عام المرأة المصرية وسيتم إطلاق استراتيجية جديدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

[١] وزارة الصحة والسكان، الخطة القومية للسيطرة علي النمو السكاني، مرجع سابق، ص٧.

وتشمل الجهات المعنية الرئيسية بالاستراتيجية، وزارة الصحة والسكان، ووزارة التخطيط، ووزارة التعليم، ووزارة الداخلية، ووزارة الشباب، والمجلس القومي للسكان، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للمرأة، والقطاع الخاص.

٤. استراتيجيات الدعم الأخرى:

قامت الحكومة المصرية بتدعيم استراتيجية السكان والتنمية. مثل استراتيجية الطفل، والتنمية المستدامة في مصر.

ا- استراتيجية الطفل ٢٠١٥-٢٠٢٠:

تم إعداد استراتيجية الطفل من قبل وزارة السكان والمجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع المركز المصري لأبحاث الرأي العام (بصيرة) لتغطية الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠، وتتمثل رؤية استراتيجية الطفل في تحسين نوعية حياة الأطفال والأمهات، وكفالة رفاههم ودعم المجتمع لهم وحمايتهم، وإشراكهم في اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، والعناية بصحتهم البدنية والعقلية، في إطار المساواة والتوزيع العادل بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية[١].

وتتمثل الأهداف الرئيسية للاستراتيجية فيما يلي:

- توفير رؤية وطنية وإطار وطني لمختلف محاور استراتيجية تحسين وضع الأطفال والأمهات في مصر.
- ضمان التوزيع العادل للخدمات للأطفال في مختلف المناطق الجغرافية.
- تحسين الربط الشبكي بين الجهات الفاعلة الإنمائية.

ب- استراتيجية الزواج المبكر ٢٠١٥-٢٠٢٠:

وتتمثل رؤية استراتيجية الزواج المبكر في خلق مجتمع واع، أي الصحة البدنية والنفسية، حيث يتمتع المواطنون بأعلى مستويات الصحة والتعليم، تؤمن بمفهوم الأسرة القوية،

[١] المرجع السابق، ص٢١.

وتعترف بالحقوق المتساوية للرجل والمرأة، وحق الأطفال الذكور والإناث في الازدهار وتطوير الدور المحوري للمرأة، ويتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في خفض نسبة الزواج المبكر إلى نصف المستوى الحالي في خمس سنوات[1].

ثالثا: رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠":

تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى تعظيم إمكانات الميزة التنافسية لمصر وإحياء دورها التاريخي في قيادة المنطقة وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وتهدف الرؤية المصرية إلى تحسين نوعية حياة المواطنين من خلال ثلاثة ركائز رئيسية؛ التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وهي ركيزة اجتماعية تهدف إلى تحسين خصائص ركيزة السكان والبيئة التي تهدف إلى توفير بيئة معيشية أفضل.

١- أهداف التنمية المستدامة:

في عام ٢٠٠٠، اقترحت الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها جميع الدول تقريبًا بما في ذلك مصر. نجحت مصر في تحقيق بعض الأهداف بشكل كلي أو جزئي بينما فشلت في تحقيق أهداف أخرى. وخفض معدل وفيات الأطفال، وزيادة تغطية الرعاية السابقة للولادة، ولم تتحقق أهداف أخرى بسبب العديد من التحديات.

في سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت دول العالم خطة التنمية المستدامة والتي تتضمن ١٧ هدفًا تهدف إلى تحسين نوعية حياة الناس. ولكل هدف من هذه الأهداف غايات معينة يبلغ مجموعها ١٦٩ هدفا. وشملت المجالات التي شملتها الأهداف الإنمائية للألفية بالإضافة إلى المجالات الجديدة.

مصر لديها التزام صارم لتحقيق التنمية. وكجزء من التزامها بأهداف التنمية المستدامة، صدر مرسوم رئاسي بتشكيل لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ خطة ٢٠٣٠. ويرأس اللجنة رئيس الوزراء وتضم ١٢ وزارة وكيان حكومي. وأنشئت في كل وزارة وحدة للرصد

[1] وزارة التخطيط، مصر ٢٠٣٠، خطة التنمية المستدامة.

والتقييم. أنشأت الهيئة المركزية للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) وحدة للتنمية المستدامة لتكون مسؤولة عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة[1].

٢- برامج الحماية الاجتماعية

وتهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة. وتقلل من مخاطر وأثر ظروف الحياة على نوعية الحياة. ويشمل ذلك الحد من الفقر وعدم المساواة.

وتساعد الأفراد على الحفاظ على مستوى معيشتهم عندما يواجهون حالات طارئة مثل المرض أو الأمومة أو الإعاقة أو الشيخوخة؛ ومخاطر السوق، مثل البطالة؛ وكذلك الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية."

وقدمت دراسات عديدة نهجا جديدا للحماية تعرف باسم «الحماية الاجتماعية الشاملة». وهي تغطية جميع السكان بالمزايا الكافية مما يجعل الخدمات الاجتماعية والدخل الأساسي في متناول مواطني البلاد.

وتساعد الحماية الاجتماعية الشاملة على تحقيق ما يلي:

- حماية مستويات المعيشة.
- توفير مستوى أساسي من الخدمات والاستهلاك لمن يعيشون في الفقر أو المعرضين لخطر الوقوع فيه.

ويركز هذا النهج على الثلاث ركائز الرئيسية؛ والضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية ومعايير سوق العمل. التأمين الاجتماعي هو البرامج التي تستهدف حماية الموظفين من خلال مساهمات أصحاب العمل والموظفين على أساس الأرباح بينما المساعدة الاجتماعية هي برامج تحويل الأموال إلى الأسر الضعيفة التي لا يستطيع رباطها العمل. وتهدف سياسات سوق العمل إلى ضمان فرص عمل لائقة لمن هم قادرون ومستعدون للعمل.

[1] Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development, United Nations report.

٦- الآثار الاقتصادية للمشكلة السكانية في مصر

وحقق عدد من البلدان نجاحا كبيرا من خلال هذا النهج. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك البرازيل. ونفذت البرازيل إصلاحات موجهة نحو السوق إلى جانب برنامج للتحويلات، هو برنامج «بولسا فاميليا»، الذي يوفر تحويلا شهريا للأسر المعيشية الفقيرة التي لديها أطفال حتى سن ١٥ أو الحوامل، وتحويلا شهريا إلى الأسر المعيشية الفقيرة للغاية بغض النظر عن تكوينها. وتتمثل شروط البرنامج في تسجيل الأطفال في التعليم وضمان الحضور المنتظم للمدارس والرعاية الصحية العادية، وقدمت كوستاريكا نموذجاً مختلفاً مع الالتزام القوي بتعميم التعليم والرعاية الصحية وزيادة عدد العمال المساهمين في خطط التأمين الاجتماعي، مع تأمين الحماية لأولئك الذين لا يستطيعون المساهمة من خلال المساعدة الاجتماعية[١].

إن مصر على أثر الحماية الاجتماعية الشاملة. وتهدف مخططات النشر الاستراتيجي، كما نوقش أعلاه، إلى تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة.

وتقدم وزارة التضامن الاجتماعي معاشات شهرية للأسر المعيشية الفقيرة التي لديها أطفال في المدارس الابتدائية أو الإعدادية أو المتوسطة. ويتراوح المعاش بين ٤٠ و ٢٠٠ جنيه مصري، حيث بدأت الوزارة مؤخرًا برنامج التكافل والكرامة لمكافحة الفقر ومساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض. وتمكين المرأة المصرية كمستفيد مباشر من هذا البرنامج. ويقدم البرنامج معاشات شهرية للأسر المعيشية في صعيد مصر.

[١] د. محمد ذكي علي السيد، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص٩.

المطلب الثاني

المشكلة السكانية في إطار النظريات الاقتصادية.

يتحلل العنصـر البشـرى الى اثنين من المعطيات الاقتصـادية وهما الحاجات والعمل والعنصـر البشـرى اهميتين اقتصـاديتين اولاهما ان الانسـان هو سـبب وجود النشـاط الاقتصادي لان هذه النشاط يهدف الى اشباع الحاجات وثانيهما ان الانسان بالإضافة الى ذلك هو العامل الإيجابي في الانتاج.

وعلى ذلك فمن الطبيعي ان تترجم زيادة العنصـر البشـرى بتزايد الحاجات وبزيادة اليد العاملة مما يؤدى الى زيادة الانتاج والعكس بالعكس وليس معنى ذلك ان الانتاج يســتمر في الزيادة نتيجة لزيادة اليد العاملة الى مالا نهاية اذ انه يتوقف على عوامل اخرى قد تكون أكثر ندرة من اليد العاملة.

ولقد اثارت زيادة السـكان خلافا في الفكر الاقتصـادي يمكن ان يرد الى الظروف التي احاطت بتلك الزيادة والتي لم تكن واحده في اوائل القرن التاسع عشر وفى نهايته وهما فترتان اختلفت فيهما الاتجاهات في دراسة مشكلة السكان[١].

يهتم الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد بكيفية تأثر الاقتصاد في ظل ضغوط النمو السكاني السريع، وكيف يمكن أن يوفر مستوى معيشة متزايدًا أو ثابتًا في ظل الموارد الطبيعية المحدودة. وهم يجادلون بأنه في ظل الأسواق التي تعمل بشكل جيد، يمكن للإنتاج مواكبة النمو السكاني أو تجاوزه. وفي تقييم قدرة الاقتصاد على توفير عدد متزايد من السكان، ينظر الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد الي إمكانية استبدال السلع من صنع الإنسان بالموارد الطبيعية وبشكل عام، يجادل الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد بأن

[١] د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ١٩٧٥م، ص١٧١.

العثور على بدائل للموارد الطبيعية أمر محتمل، مع ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية، ستحل الشركات محل المواد الاصطناعية أو العمالة. وبالمثل، سيستجيب المستهلكون لارتفاع أسعار الموارد الطبيعية عن طريق تحويل استهلاكهم من السلع كثيفة الاستخدام للموارد إلى سلع أخرى.

يعتمد الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد على قدرة السوق على الاستجابة بفعالية لندرة الموارد، ومع ندرة الموارد، سيبحث المنتجون عن طرق لاستخدامها بشكل أكثر كفاءة. وسيقوم المنتجون أيضًا بتخزين الإمدادات النادرة من أجل جني أرباح أعلى من الأسعار المرتفعة المتوقعة في المستقبل، وفي سياق الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. يقال إن السوق، من الناحية النظرية، قادرة على معالجة ندرة الموارد على النحو المبين أعلاه، ومن المسلم به أن الأسواق لا تعمل في كثير من الأحيان على نحو جيد، لا سيما في الدول النامية، مما يقلل من احتمالات تخصيص الموارد بكفاءة، وقد يؤدي النمو السكاني إلى تفاقم أوجه القصور هذه.[١]

إن أول ما يتوقف عليه عدد المنتجين في كل دولة هو عدد السكان فيها، وأن عدد السكان يتوقف على معدل الزيادة أو النقص في السكان، وكذلك يتوقف على هجرة السكان من والى الدولة.

ولا يعنى ذلك أن جميع السكان يشاركون في الأعمال بالأعمال المنتجة، فالأطفال لا يساهمون في الانتاج طالما كانوا أقل من سنة في العمل، كما أن المسنين لا يساهمون في تلك الأعمال عادة إلا بقدر ضئيل.

القوة العاملة في دولة ما تتوقف على عدد السكان الموجودين فيها وعلى التركيب العمري والنوعي للسكان، أي على هيكل السكان.

---

[١] Tian, X., 2014. *The Hope of the Country with a Large Population: Theories and Practices of China's Population Transformation*. Springer Science & Business Media.p55.

إذن الاصل ان تتكون الطبقة المنتجة في كل دولة من الذكور القادرين فيما بين سنين معينه.

وعموما يمكن القول أن عدد السكان يمكن ان يؤثر بالتبعية في عدد الطبقة العاملة. فإذا زاد عدد السكان في الدولي بالمواليد او بالهجرة فإنه من الطبيعي ان تكون هناك زيادة مقابلة في عدد افراد الطبقة العاملة والعكس صحيح وسوف نتعرض لاهم النظريات في السكان كالاتي:

أولا: نظرية النمو السكاني وتدهور الأراضي:

يتعامل الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد مع الأرض على أنها مثل أي مورد أو عامل إنتاج آخر، مع ارتفاع الطلب على الأراضي وندرتها سوف يتم اختراع تكنولوجيات جديدة لزيادة الإنتاج على الأراضي الموجودة. كما يلاحظ أنه مع تحسين التكنولوجيا، سيتمكن الناس أيضًا من زراعة الأراضي غير الصالحة للاستخدام سابقًا، فلن يتوقع أي حدود لإمكانات إنتاج الأرض[1].

كما تم التأكيد أيضًا على تطوير الابتكارات والأراضي كاستجابة للنمو السكاني. ومع ارتفاع عدد الأشخاص لكل وحدة أرضية وبدء انخفاض العائدات إلى الأرض لكل ساعة عمل، يزداد الضغط على الأرض لإعالة هؤلاء الأشخاص الإضافيين. ويؤدي البحث عن إنتاجية أكبر لكل وحدة من وحدات الأراضي إلى تكييف أو ابتكار تكنولوجيا جديدة وإلى استغلال للأراضي بعد ذلك. كما سيحدث تكثيف لاستخدام الأراضي على عدة مراحل، من فترات الإراحة المتناقصة إلى دورات المحاصيل المتعددة[2].

[1] Martins, J.M., Guo, F. and Swanson, D.A., 2018. Population: Notions, Theories and Policies. In *Global Population in Transition* (pp. 43-64). Springer, Cham.

[2] Martins, J.M., Guo, F. and Swanson, D.A., 2018. Population: Notions, Theories and Policies. Opcit, pp. 43-64

ومع ذلك قد تؤدي زيادة استخدام الأراضي إلى التعرية، أو إلى انخفاض في خصوبة التربة، إذا تم تقصير فترات الراحة لدرجة أن الأرض ليس لديها وقت كافٍ لاستبدال العناصر الغذائية المفقودة. ومع ذلك، ومع ذلك يرون بأن التكنولوجيا البسيطة، مثل استخدام الأسمدة والمدرجات، يمكن أن تمنع هذا التدهور.

ويمكن أن يحفز التغييرات في استخدام الأراضي، والتي يمكن أن تعوض التأثير السلبي للنمو السكاني على إنتاجية العمل وكمية الأراضي المزروعة أو كثافة زراعتها، وتشمل هذه التغييرات استخدام الاسمدة، وتشير التقارير إلى أن «نصيب الفرد الناتج الزراعي قد ارتفع في معظم المناطق النامية خلال الفترة الأخيرة من النمو السكاني السريع»، وفي ظل الإطار الاقتصادي الكلاسيكي الجديد يمكن أن يكون تدهور الأراضي نتيجة لعدة عمليات:[١]

- قد تكون استجابة قصيرة المدى للنمو السكاني، وخلال هذه الفترة يبتكر الناس طرقًا جديدة وأكثر كفاءة لاستخدام المورد.
- يمكن أن يحدث التدهور عندما لا تعمل الأسواق بكفاءة. فعلى سبيل المثال، يملك الكثير من موارد الأراضي عادة، مثل الأراضي العامة، مما يجعل من الصعب إدراجها في السوق. استخدام الناس لهذه الموارد مجاني للفرد، على الرغم من أنه قد تكون هناك تكلفة اجتماعية للاستخدام.
- يمكن أن يكون تدهور الأراضي نتيجة للاستنفاد الفعال لموارد الأراضي لأغراض الإنتاج. يفترض الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أن بعض تدهور الأراضي مقبول طالما أن السوق يوفر بدائل لهذه الموارد للمستقبل.

[١] Oudman, F.J., 2013. *Can classic population-environment theories describe environmental impacts of population decline? Finding evidence from strategic environmental policy analysis of four German regions* (Master's thesis).

يري الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد بأن السوق هو أفضل وسيلة لتسعير وتخصيص الموارد الطبيعية. يجب وضع السياسات نحو الحصول على الأسعار الصحيحة عن طريق إزالة القيود المفروضة على عمل السوق، وينبغي توجيه هذه السياسات نحو جعل الناس يدفعون التكلفة الكاملة لاستخدام الموارد المشتركة، وتحديد حقوق الملكية المشتركة على نحو أفضل، وإعادة الإعانات التي تشجع على الإفراط في استغلال مورد ما، وما إلى ذلك[1].

وينظر إلى تخصيص الحكومة للموارد على أنه غير فعال، ومع ذلك، يمكن للتدخل الحكومي أن يساعد في تعزيز البحث والتطوير لبدائل الموارد الطبيعية، ويمكن للبحوث المدعومة من الحكومات – إذا كان التخطيط جيدا – أن تعالج الأثر قصير الأجل لتدهور الأراضي الناجم عن الفارق الزمني بين الحاجة المتصورة إلى زيادة استخدام أحد الموارد وتنمية الابتكار اللازم لتلبية هذه الحاجة.

وهناك مجموعة من المنظرين الذين يجادلون بأن النمو السكاني السريع هو سبب مباشر للتدهور البيئي، وتعمل متغيرات أخرى من خلال النمو السكاني للتأثير على البيئة وتختلف هذه الأسباب من منطقة إلى أخرى وتشمل الفقر، والحرب، والتكنولوجيا، والعوامل السياسية.

نجد ان النظريتين متعارضتين إحداهما تلوم النمو السكاني للضرر الذي يلحق بالبيئة والأخرى تعفي النمو السكاني من أي تأثير على البيئة، ولذلك يمكن التوفيق بينهما، حيث يعمل السكان على تفاقم الاثار النهائية لذلك يطلقون علية متغيرًا وسيطًا[2].

[1] Henry, J.F., 2012. *The Making of Neoclassical Economics (Routledge Revivals)*. Routledge.P78

[2] Lutz, W., 2013. Demographic metabolism: A predictive theory of socioeconomic change. *Population and Development Review*, *38*, pp.283-301.

٦- الآثار الاقتصادية للمشكلة السكانية في مصر

وبموجب نظرية تغير السكان التي تعمل كمتغير وسيط، فإن تدهور الأراضي هو في نهاية المطاف نتيجة لعدد كبير من العوامل، ولأن النمو السكاني ليس السبب الأساسي للتدهور الاقتصادي، فإن السياسة السكانية لن تكسب الوقت إلا في الوقت الذي تنفذ فيه تدابير لمهاجمة الأسباب الجذرية. والسياسة السكانية وحدها لن تساعد الاقتصاد، ما لم تتخذ تدابير أخرى[1].

هناك قيود على هذه النظرية. فمن الصعب أن نرى كيف ستكسب السياسة السكانية الوقت للاقتصاد والبيئة، في حين أن آثارها على معدلات النمو بعيدا. وكثيرا ما يصعب تنفيذ السياسات السكانية – سياسيا ومؤسسيا – مثلها مثل السياسات الرامية إلى معالجة الأسباب النهائية للتدهور الاقتصادي.

وعلاوة على ذلك، فمن خلال تركيز الجهود على السياسات السكانية، إن السياسة السكانية، بدلا من كسب المزيد من الوقت، ستخفف من الضغط على واضعي السياسات لمعالجة المشاكل الأساسية لتدهور الأراضي.

كما يستبعد الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أهمية معدل النمو السكاني في تحديد قدرة الاقتصاد على توفير مستوى معيشي لائق، ويرون بأن معدل النمو المرتفع يضع ضغوطًا على الأرض أكثر من المعدل الطبيعي، لأنه في ظل النمو السريع، تكون فترة التكيف الاقتصادي والاجتماعي للسكان أقصر، فكلما قل الوقت، زاد احتمال أن يؤدي الناس إلى تدهور البيئة لتلبية احتياجاتهم قصيرة الأجل قبل اعتماد التكنولوجيا للتكيف مع أسعار العوامل الجديدة[2].

أخيرًا، لا يوفر الاقتصاد الكلاسيكي الجديد سوى القليل من التوجيه في تحليل العوامل المؤسسية أو غيرها من العوامل التي قد تعيق وصول المزارعين إلى التقنيات أو رأس

---

[1] Idem

[2] Idem

المال اللازم لاستخدام مواردهم بشكل أكثر كفاءة، وتؤثر اختلافات دخل الناس أيضًا على قدرتهم على تبني التكنولوجيا بكثافة سكانية متزايدة.

ثانيا: نظرية الاقتصاد الكلاسيكي:

تري النظرية أن الاقتصاد تحت ضغط ارتفاع نمو السكان، يمكن أن يوفر مستوى معيشة متزايدًا أو ثابتًا نظرًا لأن الموارد الطبيعية محدودة. ومع ذلك، يري الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الإنتاج المستدام لا يمكنه مواكبة النمو السكاني السريع. وتستند هذه النظرية إلى أعمال توماس روبرت مالتوس (١٩١٤)، حيث قال إن عدد السكان ينمو بمعدل هندسي، بينما تزداد الإمدادات الغذائية في تقدم خطي. ومع ازدياد عدد السكان، سيفوق في مرحلة ما الإمدادات الغذائية مما يؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة، وافترض مالتوس عوائد متناقصة لزيادة العمالة لمساحة ثابتة من الأرض[1].

النمو السكاني وتدهور الأراضي: تؤكد النظرية على أن النمو السكاني والتوزيع غير المتكافئ للثروة هما السببان الأساسيان لتدهور الأراضي. نظرًا لأن النمو السكاني الأسرع يحدث في الدول النامية، وهي المناطق الأقل قدرة على تحمل أو إصلاح الدمار البيئي، ويضغط النمو السكاني السريع على الموارد الطبيعية، وقد استخدم المزارعون سابقاً فترات الراحة الطويلة وتناوب المحاصيل لحماية المناطق الهشة، ولكن مع النمو السكاني أوقفت هذه الممارسة التي طال أمدها في كثير من المناطق، حيث أن أعدادا متزايدة من الفقراء، شبه المنعدمين الذين لا يملكون أرضا، قد زادوا من زراعة المناطق الحساسة بيئيا في محاولة منها للحفاظ على احتياجاتهم. ومع تدهور قاعدة الموارد،

[1] Fingleton, B. and Fischer, M.M., 2010. Neoclassical theory versus new economic geography: competing explanations of cross-regional variation in economic development. *The Annals of Regional Science*, *44*(3), pp.467-491.

يزداد الفقر سوءا، مما يؤدي إلى زيادة استخدام الأراضي الهشة[1].وهناك نظريات كثيره تعد أشهرها نظرية "مالتس" في السكان وهو اقتصادي انجليزي.

تقدير نظرية مالتس:

لا تخلو نظرية "مالتس" من الصحة فعدد السكان يمكن أن يتضاعف بنسبة متوالية هندسية. وكذلك قد يتعذر زيادة كمية المواد الغذائية بذات النسبة أو بما يتلائم مع الزيادة المطردة في عدد السكان، إلا إذا استحدثت سبل إنتاج جديدة تمكن من تحقيق هذه الزيادة، ولكن ما يعاب على مالتس هو تشاؤمه، فقد جرى الواقع من بعده على خلاف ما تنبأ به وما أظهر خشيته منه.

فقد قامت نظرية مالتس على تنبؤات لم تتحقق من حيث الواقع فلم يتضاعف عدد السكان دائمًا كل ٢٥ سنة، كما أن إنتاج المواد الغذائية قد زاد زيادة كبيرة في كثير من الدول زيادة فاقت بمراحل الزيادة في عدد السكان ولم يحدث هذا في الدول الجديدة قليلة السكان امريكا فحسب، بل في الدول الأوروبية التي كانت كثيفة السكان وقت إعلان النظرية.

والحقيقة أن صحة النظرية تتوقف على الظروف السائدة في المكان أو الزمان المراد تطبيق النظرية فيه، وأن النظرة العامة لا تكفي لهدم النظرية أو تأييدها وعلى ذلك يجب النظر إلى كلاً من شقي النظرية على حدة وهما (تزايد عدد السكان، وتزايد المواد الغذائية).

بالنسبة لتزايد عدد السكان: فقد رأت النظرية تضاعف عدد السكان مرة كل ٢٥ سنة، وإن كان هذا لا يتحقق في كثير من الدول إلا أن الغالبية العظمى من الدول الآخذة في النمو يتزايد فيها عدد السكان طبقًا لهذا المعدل وفى الوقت الحاضر، أو ربما يتزايد

[1] Fingleton, B. and Fischer, M.M., 2010. Neoclassical theory versus new economic geography: competing, Opcit, pp.467-491.

بأكثر من هذا، ويمكن تقسيم التطور الحديث لنسب الزيادة في السكان إلى أربعة مراحل على التوالي[١]:

المرحلة الأولى: وفيها يرتفع معدل المواليد وكذلك معدل الوفيات والنتيجة تزايد السكان ببطء شديد، ويبدو أن هذه المرحلة هى التي قصدها مالتس وفيها تعمل العوامل الإيجابية من انتشار الأوبئة والأمراض لرفع معدلات الوفيات.

المرحلة الثانية: وفيها يقل معدل الوفيات لانتشار الخدمات الصحية وانتشار الطب الوقائي مع زيادة نسبة المواليد فتحدث زيادة كبيرة في السكان وهنا تصبح الصورة الواقعية لانطباق النظرية وهنا يطالب المفكرين بإعادة التوازن بين السكان والمواد الغذائية عن طريق تحديد النسل أو زيادة الإنتاج أو عن طريقهما معًا، وهذه الصورة نراها في أغلب الدول النامية.

المرحلة الثالثة: وفيها يقل معدل الوفيات لانتشار الأساليب الطبية الحديثة ورعاية الدول لشعوبها، كما يقل معدل المواليد نتيجة رغبة الأفراد أنفسهم في تقليل حجم الأسرة وعدم تحمل أعباء تربية الأطفال ولزياده الدخل الفردي وحتى يتمتع الجميع بمستوى معيشي أفضل، أي تنطبق العوامل السلبية لنظرية "مالتس" وهي تأخر سن الزواج أو الامتناع عنه لتقليل النسل.[٢]

ويلاحظ أنه في الدول المتقدمة تم الحفاظ على التوازن بين السكان والمنتجات بل أدت أيضًا إلى ثبات السكان أو تزايدهم بنسبة بسيطة مع زيادة الإنتاج زيادة كبيرة.

المرحلة الرابعة: وفيها ترتفع نسبة المواليد وتنخفض أيضًا نسبة الوفيات ويزيد السكان بمعدلات مرتفعة كما في امريكا، ولكن لا يخشى من زيادة السكان في هذه الحالة لأن البلاد تتمتع بمعدلات مرتفعة في الإنتاج تفوق زيادة السكان.

---

[١] د. عبد الهادي محمد مقبل، الاقتصاد السياسي، والاقتصاد الجزئي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ٢٠١٤، ص٧١.

[٢] د. محمد صالح، أصول الاقتصاد، مطبعة النهضة، ١٩٣٣، ص٨٠ ـ ٨٢.

بالنسبة للمواد الغذائية: أما فيما يتعلق بما ورد بنظرية "مالتس" عن زيادة المواد الغذائية مرة كل ٢٥ سنة فقد تعرضت النظرية لنقد شديد وذلك لأن أساليب الزراعة تقدمت تقدمًا كبيرًا منذ القرن الثامن عشر وحتى الآن، وثبت أنه من الممكن مضاعفة الإنتاج الزراعي في سنوات قليلة زيادة رأسية بزيادة الناتج ذاته باستخدام البذور المنتقاة، واستخدام العوامل الوراثية ومخصبات التربة الزراعية ومقاومة الآفات، وأيضًا عن طريق الزيادة الأفقية وذلك بالتوسع في الأراضي الزراعية من خلال استصلاح واستزراع أو استغلال الأراضي التي لم تزرع بعد.

وعلى ذلك فنظرية "مالتس" ليست صحيحة على إطلاقها ولكنها نظرية نسبية تنطبق في بعض الأحيان على مرحلة من مراحل تطور المجتمع، أي أنها نظرية نسبية وليست مطلقة ولا تزال تنطبق حتى الآن على بعض الدول الآخذة في النمو[١].

ثالثا: قانون الأجور الحديدي:

قلنا أن نظرية "مالتس" أثرت على التفكير الاقتصادي لمدة قرن من الزمان ونجحت في أن تكتسب لعلم الاقتصاد اسم العلم المتشائم الذى يقبض الصدور dismal science وكان أن تفرع عن النظرية قانون الأجور الحديدي iron law of wages الذى قرر إن الزيادة في دخل العمال تؤدي إلى نمو في السكان وهذا يؤدي إلى منافسة كبيرة على العمل يكون من شأنها أن تنقص الأجور إلى مستوى الكفاف، فقانون الأجور الحديدي أو كما يطلق عليه في بعض الأحيان (نظرية حد الكفاف للأجور subsistence theory of wages) هو قانون يعنى أن ثمن العمل يميل إلى أن يكون كافيًا تقريبًا لمجرد تغطية نفقات إنتاج العامل، فإذا زادت أجور العامل فإن في ذلك إغراء له على زيادة عدد أفراد أسرته ممل يزيد من عدد العمال فتتناقص الأجور، أما إذا قلت الأجور عن حد الكفاف فسيموت العمال وسيقل معدل المواليد مما يقلل عدد العمال فترتفع أجورهم ثانية.

[١] د. عبد الهادي محمد مقبل، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق: ص٧٣.

نخلص من هذا بان نمو السكان وان كان يعتمد على مستوى الاجور الا انه يعتمد على مؤثرات اخرى غير الاجور ولا تتصل بها وكان نظرية حد الكفاف للأجور على نظرية تنبئ على عرض العمل وتهمل الطلب عليه كغيرها من نظريات القيمة التى اهتمت بناحيه النفقات واعتبرت العرض كمؤثر اكبر على القيمة ولذا لا يمكن الاعتماد عليها[١].

رابعا: الحجم الأمثل للسكان:

لا تهتم النظرية الحديثة للسكان بالعدد كما كانت تهتم به النظريات القديمة وانما تهتم كثيرا بالعلاقة بين حجم السكان والمقدرة الانتاجية للمجتمع فاذا كان "مالتس" قد فكر في نظرية كان محورها اكبر عدد من السكان فان الاقتصاديين المحدثين ينظرون الى هذا الامر بمنظار اخر فيوجهون جل عنايتهم الى اكبر اشياع من الحاجات تحصل عليه الوحدة من السكات فكأن المجتمع في رايهم يصل الى اوفق عدد من السكان اذا حصلت الوحدة من هؤلاء السكان optimum population على اكبر انتاج ممكن هذا مع افتراض ان عوامل الانتاج الاخرى تعمل كذلك نحو هذه الغاية وان كانت تلك العوامل تخضع بطبيعة الحال للكثير من المتغيرات.

فاذا حدث ان ابعدنا عن اوفق عدد السكان في عصرنا هذا الذي تسود فيه المعلومات الفنية فان ذلك مدعاه لتقص انتاج الفرد من السكان وتقليل اشباعه من الحاجات أي ان إنتاجه ينقص واشباعه يقل ولهذا نجد رجال الاقتصاد في العصر الحديث يعنون بزيادة السكان او قلتهم معنى اخر يختلف عناه مالتس وكأنه ليس من الضروري إذا ان يكون انسب عدد من السكان هو عدد محدود معروف طالما ان هذا العدد قد يتغير تبعا لتغيرات عوامل الانتاج الاخرى كزيادة راس المال او التحسينات التي تدخل على طرق الانتاج الحديثة.

وكأن زيادة السكان تسير في مرحلتين مرحلة اولى تسمى مرحلة خفة السكان under population ومرحلة ثانيه تدعى مرحلة كثافة السكان over population ولكن زيادة

[١] د. عبد المنعم البيه، التنظيم الاقتصادي، مطبعة فاكوس، ١٩٥٨م، ص١١٨.

السكان تصل الى مرحلة الخفة وعندما تبدأ في مرحلة الكثافة تكون قد وصلت عند هذا الحد الى العدد الاوفق او الحجم الامثل للسكان optimum size.

ويلاحظ ان عدد السكان في مرحلة الخفة يكون قليلا وغير متناسب مع الموارد الإنتاجية فلا يستطيع العدد الصغير من السكان ان يستغل الأراضي كلها او الثروة المعدنية جميعها. لهذا ينصح الاقتصاديون بزيادة عدد السكان في هذه المرحلة لان كل فرد زائد سيجد منابع انتاجية لم تستثمر بعد وإذا استثمرها فان ناتجه المتوسط سيزيد.

نستنتج من هذه ان وصول عدد السكان الى الحجم الأمثل يسمح لهم بالاستفادة من قانون تزايد الغلة بالنسبة لكل فرد أي انهم يزيدون حتى يصلوا الى الحد الصحيح الاوفق حيث تنتهي زيادة الغلة وحيث يبدا تناقصها وكان هذا الحد الاوفق او الأمثل هو الحد الذي تصل فيه الأجور الحقيقية او الدخول الحقيقية الي نهايتها[١].

والاقتصاديون في الوقت الحاضر إذا تحدثوا عن خفه السكان او كثافتهم فانهم يشيرون بذلك الى الحجم الأمثل وهم يذكرون ان مرحلة الخفة او مرحلة الكثافة تتضمن نقصا في الثروة تبعا لحجم السكان[٢].

خامسا: نظرية دركايم:

فقد اعتبر دركايم زيادة السكان واحدا من اسباب تقسيم العمل الشيء الذي يعتبر بدوره نقطة بدء لسلسة من التقدم في كل ميادين الحياه فتقسيم العمل يعتبر مفعولا طرديا لحجم السكان ولدرجة كثافتهم ويعتبر ايضا مصدر للتقدم.

وأدى تقسيم العمل الى التعاون لوجود فروق في التخصص بين الأفراد وساعد ذلك على الحياة، فبفضل تقسيم العمل لم يصبح المتنافسون في حاجة الى ان يستبعد بعضهم بعضا فقد كان المنتصر في العصور القديمة يقتل المهزوم فلما كف الانسان عن الترحال واحترف الزراعة ولجأ المنتصر الى الابقاء على المهزوم لينتفع به في الزراعة

[١] د. محمد صالح، أصول الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٩٥.
[٢] د. عبد المنعم البيه، التنظيم الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٣٠.

ومن هنا نشأت طبقة الرقيق، ومهد تقسيم العمل للإنسان سبيل رفع مستوى معيشته ذلك انه خلق له حاجات جديده وحقق له ما يتطلبه من اشباع وخاصه وان تقسيم العمل يؤدى الى رفع الإنتاجية المادية.

يقوى تقسيم العمل شخصية الفرد لأنه يؤدى الى التخصص والانسان المتخصص اكثر ابداعا من غير المتخصص[١].

[١] د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ١٩٧٥م، ص١٧١.

المبحث الثاني

المشكلة السكانية وتأثيرها على الاقتصاد المصري.

أن معدل النمو السكاني الحالي في مصر المقدر بـــ ٢,٤ % هو أكبر خمسة أضـــعاف المعدل بالدول المتقدمة، وحوالي ضـــعف معدل الدول النامية، مضـــيفاً أنه بالتحديد ثـمانية أضعاف معدل النمو السكاني بكوريا الجنوبية، وخمسة أضعاف معدل النمو بالصين، بينما متوسط الزيادة العالمية تتراوح بين ١,٧ و١,٩٪.

وزيادة معدل نمو الســكان له تأثيرات إيجابية هي توافر العنصــر البشــري والذي يســـبب زيادة الطلب على الســـلع والخدمات فيؤدي إلى رفع الإنتاج، وزيادة الأيدي العاملة للعمل كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج أما التأثيرات السلبية عندما يصبح عدد سـكان الدولة أكبر من مواردها الاقتصـادية، وبالتالي يصـبح السـكان عبئاً على اقتصاد الدولة.

وبرز في النصــف الثاني من التســعينيات اتجاهات فكرية تعطي للعوامل الديموغرافية دورًا أكبر في عملية النمو الاقتصـــادي، حيث تؤثر العوامل الديموغرافية (كالنمو السكاني، والتركيب العمري، ونسبة السكان في سن العمل) في الدخل، فيؤدي اختلال التركيب العمري وارتفاع فئات السـن تحت سـن العمل إلى زيادة معدلات الإعالة، كما يؤثر ارتفاع الدخل أو انخفاضــه في العوامل الديموغرافية من خلال تأثيره في مســتوى الرعاية الصحية والتعليمية وتأثيرهما معًا في معدلات الوفاة والخصوبة في المجتمع.

كما تؤثر العوامل الديموغرافية أيضًا على رأس المال البشري؛ فالأسرة الأصغر حجمًا أكثر قدرة على تعليم أطفالها تعليم أفضـــل وتوفير مســـتوى صـــحي ملائم. وتؤثر الديموغرافية كذلك على رأس المال المادي؛ فكلما ارتفع العمر المتوقع ارتفع معدل الادخار لتأمين احتياجات المستقبل، وكذلك يؤثر رأس المال على العوامل الديموغرافية

من خلال أثر الاستثمار في التعليم؛ فكلما ارتفع مستوى التعليم تحسنت الأحوال الصحية وانخفضت معدلات الوفيات، وكذلك انخفضت معدلات الخصوبة.

ونتيجة لهذه التشابكات المتداخلة بين العوامل الاقتصادية والعوامل الديموغرافية، فإن أي تغير فيها يكون له أثر مضاعف على النمو من خلال التأثير المتبادل بين رأس المال والدخل من ناحية، والتغذية الاسترجاعية لهذا الأثر على العوامل الديموغرافية.

وسوف نقسم المبحث الي:

المطلب الأول: أثر المشكلة السكانية على الاقتصاد المصري.

المطلب الثاني: أثر المشكلة السكانية على الموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول

أثر المشكلة السكانية على الاقتصاد المصري

يمكن دراسة هذا الأثر من خلال تأثيره على محدداتها، وفيما يلي عرض لأهم تلك الآثار[١]:

أولا: أثر المشكلة السكانية على سوق العمل:

يزيد النمو السكاني من عرض قوة العمل، لكن لا يساهم في زيادة الإنتاج إذا لم يتناسب مع الموارد المتاحة، وإنما سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة التي وصلت إلى ١٢٪ ويخفض من مستوى الأجور وسوق العمل هو المكان الذي يتفاعل به العرض والطلب على السلع والخدمات، كما يتفاعل به العرض والطلب على العمالة، وبه تحدد أسعار السلع وساعات العمل ومستوى الأجور ومعدلات التوظيف. وتؤثر الزيادة السكانية في سوق العمل من عدة جوانب، فالنمو السكاني قد يزيد من عرض قوة

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقارير متنوعة من ٢٠١٠-٢٠١٦.

العمل بنسبة أكبر من القدرة الاستيعابية للسوق؛ فتكون النتيجة زيادة معدلات البطالة وتدني مستوى الأجور، كما قد تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة أسعار السلع والخدمات، نتيجة تزايد الطلب. ومن ثم فإن أثر المشكلة السكانية في سوق العمل وبالأخص في البطالة ومستوي الأجور.

١- أثر المشكلة السكانية على البطالة:

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر القضايا التي تؤثر في المجال الاجتماعي والاقتصادي بشكل سلبي؛ حيث تؤدي البطالة إلى ارتفاع معدلات الإعالة، وتزايد معدلات الاستهلاك، فتنخفض القدرة على الادخار، وتتراجع معدلات الاستثمار، وينخفض مستوى الدخل الفردي، ومعدل النمو الاقتصادي. حيث بلغ معدل نمو قوة العمل بنسبة ٢.٦٪ بينما كان معدل النمو الاقتصادي لا يتجاوز نسبة ٢٪، فعجز سوق العمل على استيعاب الأعداد الكبيرة التي تضاف إليه في كل عام وتفاقمت مشكلة البطالة، وعلى الرغم من تنوع العوامل المسئولة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب على العمالة، إلا أن العوامل الديموغرافية تسهم بشكل واضح في ارتفاع معدلات البطالة، ولا تظهر آثارها إلا بعد ٢٠-٢٥ سنة، أي بعد اكتمال تهيئة وتأهيل الأفراد للدخول في سوق العمل.

والبطالة يعرفها البنك الدولي البطالة بأنها: جزء من القوى العاملة لا يجد عمل، ولكنه يبحث عن وظيفة.

ويؤدي التزايد السكاني إلى زيادة عدد الأفراد القادرين على العمل والإنتاج، ويؤدي تزايد قوة العمل إلى تدفق العاملين إلى سوق العمل، فإذا زادت قوة العمل بنسبة أكبر من القدرة الاستيعابية لسوق العمل، ارتفعت معدلات البطالة.

وقد شهدت مصر خلال فترة الدراسة (٢٠١٨-٢٠٢٠) نموًا سكانيًا متزايدًا، فقد كان عدد السكان في سنة ٢٠٠٢م حوالي ٦٦.٦ مليون في عام ٢٠٠٣م نحو ٦٨

مليون نسمة، بزيادة تقدر بحوالي ١٣.٤ مليون نسمة. وبحسب تعداد ٢٠٠٦م فقد كان عدد السكان ٧٢ مليون نسمة، ووصل عددهم في تعداد ٢٠٢٠ إلى ١٠٢ مليون، بنحو معدل زيادة ٢٥٪، مما يعني أن عدد السكان قد تضاعف إلى الثلث خلال تلك الفترة.

ونتيجة لحالة التزايد السكاني التي تشهدها مصر؛ ارتفعت قوة العمل بأثر رجعي عن الأعوام السابقة– من حوالي ١٩.٩ مليون عامل في عام ٢٠٠٢م، إلى نحو ما يزيد عن ٢٠.٣ مليون عامل في عام ٢٠٠٣م، بمقدار زيادة ٤٨٢ ألف أضيفت إلى سوق العمل في ٢٠٠٣م، وفي تعداد ٢٠٠٦م بلغت قوة العمل ما يقرب من ٢٢.٩ مليون شخص، ووصلت في تعداد ٢٠١٧م نحو ٢٩.٥ مليون شخص، بمقدار زيادة ٦.٦ مليون[١] فرد دخلوا إلى سوق العمل خلال فترة ما بين التعدادين بمتوسط إضافة ٦٠٠ ألف عامل سنويًا إلى السوق. وقد زادت قوة العمل في عام ٢٠٢٠م نحو ما يقرب من ٢٩ مليون عامل[٢].

وقد واصلت قوة العمل التدفق إلى سوق عامًا بعد عام بأعداد متزايدة؛ تزايدت معها معدلات البطالة، خاصة مع ضآلة قدرة الاقتصادي المصري على خلق فرص عمل تستوعب الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنويًا وامتصاص رصيد البطالة الذي تراكم خلال الأعوام السابقة، ففي خلال الفترة (2000–2020) دخل إلى سوق العمل ما يزيد عن ٩.٥ مليون شخص بمتوسط ٦٥٠ ألف وافد جديد سنويًا، بينما لم يولد الاقتصاد المصري سوى ٨.٤ مليون فرصة عمل خلال نفس الفترة، وهو ما نتج عنه أن أضيفت إلى رصيد المتعطلين ما يزيد عن ١ مليون عاطل خلال تلك الفترة،

[١] البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٨/٢٠١٩م، ص٥١.
[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٩م، باب العمل، ص ٧٩.

فارتفعت أعداد المتعطلين من ١.٧٨٣.٠٠٠ متعطل في عام ٢٠٠١م لتصل في عام 2020 إلى نحو 2.995.667 متعطل، بمتوسط 60.633 ألف عاطل سنويًا.

وإذا استثنى الانخفاض الوهمي في البطالة في عام 2020، الذي يرجع في الأساس إلى انخفاض قوة العمل، لا إلى ارتفاع أعداد المشتغلين كما تبين فيما سبق، فإن المقدار المضاف إلى المتعطلين في عام ٢٠٠١م سيصل إلى ١.٦ مليون عاطل، ليصبح عدد البطالة في 2020اكثر من ٣ مليون متعطل، بمتوسط ٢١٦ ألف عاطل سنويًا.

٢. أثر المشكلة السكانية علي مستوى الأجور:

ثمة اتجاه مشترك يجمع بصفة عامة بين المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والمدرسة الحديثة فيما يتعلق بتحديد مستوى الأجور، وهو أن نمو السكان بنسبة أكبر من نسبة رؤوس الأموال المستثمرة؛ سوف يؤدي إلى زيادة عرض العمل، وأن الزيادة في عرض العمل سيتعذر توظيفها عند مستوى الأجور السائد؛ لأن الأجر السائد سوف يمتص كل الناتج الإضافي (الحدي) للعامل الأخير، ومن ثم فإن كل عامل إضافي يدخل إلى سوق العمل بعد ذلك سوف ينتج إنتاجًا أقل، بحيث يتحمل المنتج خسارة الأجور التي يدفعها لعمال لا تغطي قيمة إنتاجهم ما يحصلون عليه من أجر، أو أن يقبل العمال العمل بأجور منخفضة أقل من مستوى الأجور السائد[١].

ويعرف الأجر النقدي بأنه الأجر الذي يدفع نقدًا ويتمثل في المبلغ الذي يحصل عليه العامل، ويختلف الأجر النقدي عن الأجر الفعلي أو الحقيقي في أن الأجر الفعلي يتمثل في القوة الشرائية للإجور التي يتحصل عليها العامل نظير عمله، أي قدر الأجر على شراء كمية معينة من السلع والخدمات، بينما يتمثل الأجر النقدي في

[١] انظر: أحمد مصطفى معبد، إشكالية النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص١٠٣.

مقدار هذا الأجر، فالأجر النقدي معيار كمي يتمثل في المبلغ الإسمي للأجر، بينما الأجر الفعلي معيار كيفي يتمثل فيما يمكن أن يشتريه الأجر من أشياء[١].

تصاعد متوسط مستوى الأجور الاسمي في القطاعين العام والخاص خلال الفترة (2000–2020) فمستوى الأجور قد تضاعف خلال تلك الفترة ٧ مرات في القطاع العام و٦ في القطاع الخاص بمتوسط نمو ١٠.٨% سنويًا في القطاعين معًا، العام والخاص، فقد تزايد مستوى الأجور في القطاع العام من ١٨٢ جنيهًا في الأسبوع في عام ٢٠٠٢م، إلى ٢٠٠٠ جنيهًا في ٢٠٢٠، كما تزايدت الأجور في القطاع الخاص من ١٣٨ جنيهًا في عام ٢٠٠٢م إلى ٣٠٠٠ جنيهًا في ٢٠٢٠. وبينما بلغ متوسط الزيادة في الأجور في القطاعين ١٠.٧% سنويًا، بلغ متوسط الانخفاض للأجور النقدية في القطاع العام 16.9% وفي القطاع الخاص 17.8%، وهو ما يعني أن الزيادة في الأجور النقدية لم تغطِ الانخفاض في القيمة الحقيقية للأجور في القطاعين.

وعلى الرغم من تصاعد القيمة النقدية للأجور إلا إنها اتسمت بثبات نسبي إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، فلم تزد نسبة الأجور إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي عن3.9% في القطاع العام، أما في القطاع الخاص فقد تدنت مستويات الأجور به خلال فترة الدراسة، فلم يتجاوز مستوى الأجور به ٢.٤٪ إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال، بل وقد تراجعت هذه النسبة من ٢.٤٪ إلى ١.٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠١٨م.

ثانيا: أثر المشكلة السكانية على النمو الاقتصادي:

[١] انظر: على أحمد سليمان، الأجور ومشاكل العمل في السودان، دار التأليف والترجمة والنشر، الخرطوم، ١٩٧٤م، ص١١.

٦- الآثار الاقتصادية للمشكلة السكانية في مصر

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي Gross Domestic Product (GDP) مفهومًا كميًا، فهو الزيادة المستمرة في الناتج (الدخل) الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة. فالنمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي، أو ارتفاع في معدل الدخل الحقيقي للفرد[١].

ويقاس النمو الاقتصادي بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، فهو أهم وأوسع مقياس لحجم النشاط في الاقتصاد، فهو يعكس إجمالي القيمة السوقية لما أنتجه الاقتصاد من سلع وخدمات نهائية.

يبين الجدول رقم (٣) تطور معدلات النمو الاقتصادي والنمو السكاني.

[١] د. يسري محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص ٦٨٢.

جدول رقم (٣)
تطور معدلات النمو الاقتصادي والنمو السكاني

السنوات	تقدير أعداد السكان في منتصف الأعوام (بالمليون)	معدل نمو السكان سنويًا	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الثابتة: بالمليار جنيه)	معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٦٦٢٨	٢٪	٣٦٥,٨	٣,٢٪
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٧٩٦٥	٢٪	٣٨١	٤,٢٪
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٩٣٠٤	١,٩٪	٣٩٨,٥	٤,٦٪
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧٠٦٥٣	١,٩٪	٤٢٦,١	٦,٩٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٢٠٠٩	١,٩٪	٤٥٦,٢	٧,١٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٤٨٢٨	٣,٩٪	٧٦١,٤	٧,٢٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٦٦٥١	٢,٤٪	٧٩٦,٨	٤,٦٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٨٥٢٢	٢,٤٪	٨٣٧,٧	٥,١٪
٢٠١١/٢٠١٠	٨٠٤٤٣	٢,٤٪	٨٥٣,٩	١,٩٪
٢٠١٢/٢٠١١	٨٢٤١٠	٢,٤٪	٨٧٣,١	٢,٢٪
٢٠١٣/٢٠١٢	٨٤٤١٨	٢,٤٪	١٧٥١,٣	٢,٢٪
٢٠١٤/٢٠١٣	٨٦٤٦٠	٢,٤٪	١٨٠٢,٤	٢,٩٪
٢٠١٥/٢٠١٤	٨٨٥٣٠	٢,٣٪	١٨٦٣,٢	٣,٤٪
٢٠١٦/٢٠١٥	٩٠٦٢٤	٢,٣٪	١٩٠٦,١	٢,٣٪
٢٠١٧/٢٠١٦	٩٢٧٣٧	٢,٣٪	١٩٧٤,٢	٣,٦٪
٢٠١٨/٢٠١٧	٩٥٢٠٣	٢,٦٪	٣٥٩٨,٩	٥,٣٪
٢٠١٩/٢٠١٨	٩٧١٤٧	٢٪	٣٧٨٣,٧	٥,٣٪
٢٠٢٠/٢٠١٩	102334	1.94	4076.8	5.4%

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، باب السكان، باب الحسابات القومية، البنك المركزي، التقرير السنوي. (أعداد متفرقة)

ويلاحظ من الجدول أن معدل النمو السكاني قد انخفض خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠٠٧/٢٠٠٦م من ٢٪ إلى ١.٩٪ وقد لازم انخفاض معدلات النمو السكاني ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة من ٣.٢٪ إلى ٧.١٪ إلا أن التطور في أداء معدلات النمو الاقتصادي لا يُعزى إلى الانخفاض في معدلات النمو

السكاني، فبينما انخفاض معدل النمو السكاني بنسبة ١.٠٪ ارتفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٣.٩٪.

وتوضح تقارير البنك المركزي أن تحسن مستوى الأداء الاقتصادي خلال تلك الفترة كان مقرونًا بتنفيذ سياسات مالية ونقدية استهدفت زيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة قطاعات الإنتاج ككل خلال تلك الفترة بشكل ملحوظ، هذا وقد كان التحسن المطرد في النمو الاقتصادي مدعومًا بزيادة في الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ونمو ملحوظ في الصادرات البترولية وغير البترولية، خاصة من السلع تامة الصنع والمواد الخام، وتزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويلاحظ أيضًا أن ارتفاع معدل النمو السكاني من ١.٩٪ إلى ٣.٩٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٧م، قد اقترن بارتفاع موازٍ في معدلًا النمو الاقتصادي من ٧.١٪ إلى ٧.٢٪، هذا وبينما استقر النمو السكاني خلال الفترة ما بين ٢٠٠٩/٢٠٠٨ – ٢٠١٣-٢٠١٤م عند معدل ٢.٤٪، تذبذب معدل النمو الاقتصادي صعودًا وهبوطًا – رغم استقرار معدل النمو السكاني- تأثرًا بالأزمة العالمية وما رافق ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م من أحداث أثرت في معدلات النمو الاقتصادي. هذا وقد لازم انخفاض معدل النمو السكاني من ٢.٦٪ إلى ٢٪ في عام ٢٠١٩/٢٠١٨م، انخفاض مقابل في معدل النمو الاقتصادي من ٥.٣٪ إلى ٥.١٪ وهو ما يعني أن معدلات النمو الاقتصادي لم تتأثر بمعدلات النمو السكاني خلال هذه الفترة.

جدول رقم (٤)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[١]

السنوات	تقدير أعداد السكان في منتصف الأعوام (بالمليون)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية: بالألف جنيه)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الثابتة: بالألف جنيه)
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٦٦٢٨	٥٨٦٢	٥٤٩٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٧٩٦٥	٦٧١٤	٥٦٠٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٩٣٠٤	٧٣٠٨	٥٧٥٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧٠٦٥٣	٨٢٢٥	٦٠٣١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٢٠٠٩	٩٨٦٥	٦٣٣٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٤٨٢٨	١١٤٣٠	١٠١٧٥
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٦٦٥١	١٢٩٦٩	١٠٣٩٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٨٥٢٢	١٤٦٥٣	١٠٦٦٨
٢٠١١/٢٠١٠	٨٠٤٤٣	١٦٢٨٣	١٠٦١٤
٢٠١٢/٢٠١١	٨٢٤١٠	٢٠٧٨٧	١٠٥٩٤
٢٠١٣/٢٠١٢	٨٤٤١٨	٢٢٨٠٩	٢٠٧٤٥
٢٠١٤/٢٠١٣	٨٦٤٦٠	٢٥٥١٠	٢٠٨٤٦
٢٠١٥/٢٠١٤	٨٨٥٣٠	٢٧٩٣٥	٢١٠٤٦
٢٠١٦/٢٠١٥	٩٠٦٢٤	٢٩٥١١	٢١٠٣٣
٢٠١٧/٢٠١٦	٩٢٧٣٧	٣٦٨٤٧	٢١٢٨٨
٢٠١٨/٢٠١٧	٩٥٢٠٣	٤٥٥٣٣	٣٧٨٠٢
٢٠١٩/٢٠١٨	٩٧١٤٧	٥٣٢١٩	٣٨٩٤٨
٢٠٢٠/٢٠١٩	102334	55315	40546

وتشير بيانات الجداول إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية قد ارتفع من ٥٨٦٢ جنيهًا في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م إلى ٥٣.٢ ألف جنيهًا في عام ٢٠١٩/٢٠١٨م، وهو ما يعني أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية لم يتأثر بتزايد معدلات النمو السكاني.

١ المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، باب السكان، باب الحسابات القومية (أعداد متفرقة).

أما متوسط دخل الفرد بالأسعار الثابتة، فقد ارتفع من ٥٤٩٠ جنيهًا في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م، إلى ١٠٦٦٨ جنيهًا في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩م، إلا أنه قد انخفض في ما بين عامي ٢٠١١/٢٠١٠م – ٢٠١٢/٢٠١١م نتيجة لاقتران ارتفاع معدلات النمو السكاني بانخفاض موازي في معدلات النمو الاقتصادي في تلك الفترة؛ بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، فبعد أن كان متوسط دخل الفرد بالأسعار الثابتة في عام ١٠٦٦٨ جنيهًا في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩م، انخفض إلى ١٠٦١٤ ثم إلى ١٠٥٩٤ جنيهًا في ٢٠١١/٢٠١٠م و٢٠١٢/٢٠١١م على التوالي، ثم واصل متوسط نصيب الفرد في الارتفاع حتى وصل إلى ٣٨.٩ ألف جنيهًا في عام ٢٠١٩/٢٠١٨م.

وهو ما يعني انخفاض مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فإنه لا يمكن عزو الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في تلك الفترة، حيث يُعزي تراجع مستوى الأداء الاقتصادي في تلك الفترة إلى أحداث ثورة ٢٥ يناير[١].

ثالثا: أثر المشكلة السكانية على الادخار والاستثمار والاستهلاك

تؤدي زيادة عدد السكان إلى انخفاض الاستثمار والادخار، والذي وصل في مصر إلى ٥,٩٪ في عام ٢٠١٥ ولا يزيد عن١١,٣٪ في الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤ مقارنة بدول أخرى، مثل: البرازيل إلى٣٠٪, وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي، فارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع عدد المواليد في المجتمع، وهذا يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد؛ مما يضعف قدرة الأفراد على الادخار،

[١]

وعندما يكون حجم الادخار في المجتمع ضـــعيفاً فســـيكون بالتالي حجم الاســـتثمار ضعيفاً.

ويؤدي التزايد السكاني السريع إلى ارتفاع فئات السن الصغيرة دون ١٥ سنة، وهو ما يؤدي إلى اختلال التركيب العمري للسكان وارتفاع معدلات الإعالة. وتولد معدلات الإعالة المرتفعة ضـــغوطًا على دخول الأفراد، حيث أن جزءًا كبيرًا من الدخل ســـوف يوجه إلى الإنفاق على المعالين لسد احتياجاتهم، فترتفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي، وتزداد نسـبة ما يخصـص من الدخل القومي لمقابلة احتياجات الأفراد؛ فتضـعف قدرة الأفراد على الادخار، وتنخفض نســـبة ما يخصـــص للاســـتثمارات والمشـــروعات الإنتاجية[١].

ويعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الناتج المحلي أو الدخل المحلي الذي لم يتم اســـتهلاكه، وإنما تم توجيهه لبناء مشـــروعات إنتاجية تعمل على زيادة هذا الدخل أو تحـافظ على مســـتواه الفعلي. أو هو ذلـك الجزء الـذي لم يتم إنفـاقـه على الســـلع الاســـتهلاكية. ومن ثم فإن حجم الادخار يتوقف على حجم الدخل القومي ومســـتواه الاسـتهلاك، فكلما زاد حجم الدخل القومي أكثر من الاسـتهلاك؛ ازداد حجم الادخار، والعكس صحيح.

ويعتبر الادخـار الحكومي والقطـاع العـام من مكونـات الادخـار المحلي، ويتمثل الادخار الحكومي في فائض الإيرادات عن النفقات، فكلما أحرزت الحكومة فائضًـا في الإيرادات؛ ارتفعت معدلات الادخار، وكلما حدث في الموازنة عجزًا؛ ضـــعفت الموارد المتاحـة على زيـادة معدلات الادخـار، ومع ذلك فإن عجز الموازنـة يعتبر نوعًـا من الادخار السلبي؛ لأن فائض الموازنة يكون نتيجة الزيادة في الإيرادات الضريبية أو من

[١] أحمد مصطفى معبد، إشكالية النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي، دار النهضة العربية، ص١٠٥، ١٠٧.

نقص في الإنفاق العام، وفي كلا الحالتين يحدث نقصًـــا في الدخل المتاح فتنخفض مدخرات القطاعات الأخرى[١].

زيادة السكان وزيادة الإنتاج في القرنين التاسع عشر والعشرين تم تسجيل زيادة مستمرة في سكان العالم ولقد اسهمت هذه الزيادة في زيادة الانتاج وخاصة في البلاد المتقدمة فزيادة الســـكان تؤدى الى تغيير بنيانهم ذلك ان هذه الزيادة تزيد من نســـبة الشباب الى عدد السكان وزيادة نسبة الشباب الى زيادة الانتاج للأسباب الاتية:

وزيادة الامكانيات المادية للإنتاج تؤدى الى زيادة الســـكان الى زيادة اليد العاملة والى زيادة الفرصة في نشاه العبقريات اللازمة للاختراعات وفى تقدم تقسيم العمل مما يؤدى الى رفع الإنتاجية وتؤدى زيادة نســـبة الشـــباب الى عدد الســـكان الى ارتفاع الإنتاجية المادية للعمل.

بالإضافة الى ذلك فان زيادة السكان تؤدى في المراحل الأخيرة من مراحل التطور الصـــناعي حيث تبلغ ظاهره تقســـيم العمل حدا بعيد الى رفع انتاجيه العمل بانطباق قانون الغلة المتزايدة.

وتؤدى زيادة السكان وزيادة نسبة الشباب الى زياده الطلب الفعلي ذلك ان زياده السكان تترجم بزياده الحاجات وان زيادة نسبة الشباب تترجم بخلق حاجات جديدة مما يؤدى الى زيادة الاســـتهلاك وتؤدى زيادة الاســـتهلاك الى زياده الطلب على اموال الاستثمار وهذا هو ما يعرف بأثر المعجل كما في الزيادة على الطلب الاخير قد تكون بالإضافة الى ذلك نتيجة مباشرة لزيادة السكان فزيادة السكان تقتضى زيادة المباني والتوسع في المرافق العامة ويساعد على ذلك ان زيادة السكان تجعل منهم قوة سياسية تجبر الحكومة على اقامه الاستثمارات اللازمة لرفع مستوى المعيشة.

[١] عبد الله عبد العزيز الصعيدي، دراسة في محددات الادخار المحلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، مرجع سابق، ص٥٣، ٦٠.

وتؤدي زيادة السكان إلى زيادة العمالة وانخفاض الأجر، فهي تؤدي إلى زيادة الإمكانيات المادية والاقتصادية اللازمة للإنتاج، فالزيادة السكانية تشكل عاملاً هامًا من العوامل التي تضمن النمو الاقتصادي في البلاد المتقدمة وتجنب الركود.

أما في البلاد المتخلفة تؤدي زيادة السكان إلى نتائج اقتصادية سيئة، فهي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ونقص المدخرات وزيادة البطالة وانخفاض إنتاجية العمل بانطباق قانون الغلة المتناقصة، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل، ولذلك لابد أن تقوم هذه البلاد بخطط لزيادة الدخل القومي بمعدل يفوق معدل زيادة السكان[١].

أثر النمو السكاني في الإنفاق الاستهلاكي والادخار والاستثمار:

ويلاحظ أن معدل النمو السكاني قد ارتفع من ١.٩٪ إلى ٣.٩٪ خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧م – ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، وعلى الرغم من زيادة معدلات النمو السكاني إلا أن نسبة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي قد انخفضت من ٨٣.٧٪ إلى ٨٢.٢٪ خلال نفس الفترة، كما ارتفع معدل الادخار من ١٦.٣٪ إلى ١٧.٧٪ والاستثمار من ٢٠.٨٪ إلى ٢٢.٣٪ خلال نفس الفترة.

وانخفض معدل نمو السكان لم يؤثر في مستويات الادخار والاستثمار، فانخفاض معدل النمو السكاني من ٣.٩٪ إلى ٢.٤٪ خلال عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م – ٢٠٠٨/٢٠٠٩م قد اقترن بارتفاع في معدل الاستهلاك من ٨٢.٢٪ إلى ٨٣٪ وانخفاض في معدل الادخار من ١٧.٧٪ إلى ١٧٪ وفي معدل الاستثمار من ٢٢.٣٪ إلى ١٩.١ خلال نفس الفترة.

أما في الفترة ما بين ٢٠٠٨/٢٠٠٩م – ٢٠١٣-٢٠١٤م اتسم معدل النمو السكاني بالثبات النسبي، فلم يتجاوز معدل النمو السكاني خلال هذه الفترة نسبة

[١] د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص ١٥٦ ـ ١٥٨.

٢.٤٪ ومع ذلك فإن مستوى الاستهلاك النهائي قد ارتفع من ٨٣٪ إلى ٩٤.٥٪، وانخفضت نسبة الادخار من ١٧٪ إلى ٥.٤٪ ونسبة الاستثمار من ١٩.١٪ إلى ١٣٪ خلال نفس الفترة.

وفي المقابل يلاحظ أن انخفاض معدلات نمو السكان من ٢.٤٪ إلى ٢٪ خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤م – ٢٠١٨-٢٠١٩م؛ قد اقترن بانخفاض في معدلات الاستهلاك من ٩٤.٥٪ إلى ٩٠.٣٪، وارتفاع في معدلات الادخار من ٥.٤٪ إلى ٩.٧٪ وفي معدلات الاستثمار من ١٣٪ إلى ١٧.٨٪ خلال نفس المدة. وهو ما يعني أن المتغيرات الديموغرافية لا تؤثر كثيرًا في معدلات الادخار المحلي، وربما يرجع ذلك إلى استحواذ قطاع الأعمال الخاص (المالي وغير المالي) على النصيب الأكبر من المدخرات المحلية، وتراجع نسبة إسهام القطاع العائلي في تكوين المدخرات المحلية، فقد بلغ نصيب قطاع الأعمال الخاص من المدخرات المحلية ٤٧٪، بينما بلغ نصيب القطاع العائلي والحكومي ٣٥٪ و١٨٪ على التوالي خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧م – ٢٠١٢/٢٠١٣م.[١]

وعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على معدلات الادخار خلال فترة الدراسة، إلا أن ارتفاع معدلات الاستهلاك الناجم عن التزايد السكاني قد أدى إلى انخفاض قدرة الأفراد على الادخار، وهو ما انعكس أثره في تراجع نصيب القطاع العائلي في تكوين الادخار المحلي، وهو ما أبقى معدلات الادخار عند أدنى مستوياتها وحال دون ارتفاعها، مما خلق فجوة بين الادخار والاستثمار، ولم يزد معدل الادخار في مصر عن ٥.٤٪ وهو ما يكشف عن ضعف القدرة الادخارية وضآلتها نتيجة ضعف الدخل الفردي وتزايد معدلات الاستهلاك.

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقارير متفرقة من ٢٠٠ ـ ٢٠٢٠م.

وقد نتج عن ضـعف معدلات الادخار في مصـر؛ أن عجزت المدخرات المحلية عن تمويل إجمالي قيمة الاستثمارات، واتسعت الفجوة بين الادخار والاستثمار وارتفعت الفجوة الادخارية/ الاسـتثمارية من ٣٤.١ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م إلى ٣١١.٧ مليار جنيهًا في عام ٢٠١٨/٢٠١٩م.

وعلى ذلك فإن أثر النمو السكاني على الادخار والاستثمار لا يعكسه التغير في معدلات الادخار بقدر ما تعكسـه الفجوة الادخارية/ الاسـتثمارية وضـعف المدخرات المحلية وعجزها عن تغطية الاستثمارات وتمويلها

ويؤثر النمو السـكاني على توفير مسـتوى معين من الخدمات: وتؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة عدد المستشفيات والمراكز الصحية باستمرار وتوفير المستلزمات الطبية اللازمة والأدوية، وزيادة عدد المدارس لاسـتقبال الأعداد المتزايدة من السـكان وتوفير مسـتلزمات التعليم بمراحله المختلفة من مدرسـين ومعلمين وأبنية مدرسـية وتجهيزات المدارس، وتوسـيع البنية التحتية من الطرق والجسـور وزيادة وسـائط النقل المختلفة للمسـاعدة في تنقل الزيادة في عدد السـكان، وزيادة الإنتاج الزراعي لتوفير الغذاء الكافي باسـتمرار، أو زيادة الاسـتيراد من المواد الغذائية التي لا تنتج محلياً.، وزيادة في الخدمات الأخرى لمواجهة الطلب المتزايد من قبل الأعداد الجديدة من السـكان، مثل المياه الصـالحة للشـرب، والصـرف الصـحي والاتصـالات الهاتفية والكهرباء[١].

وتعتمد قدرة الدولة على زيادة الاسـتثمار، وتوفير الموارد حتى لا يتدهور مسـتوى الخدمات للشعب، وتصبح الدولة غير قادرة على توفير الخدمات.

[١] المركز الديموغرافي، التشريع والمشكلة السكانية في مصر، مرجع سابق، ص٧.

٦- الآثار الاقتصادية للمشكلة السكانية في مصر

فمعدل النمو الاقتصـــادي يســـاوي معدل نمو الناتج المحلي ناقصـــاً معدل نمو السكان، وعليه إذا أرادت مصـر الذي لديها معدل نمو سكاني ٢,٤٪ سـنوياً أن ينمو ويتطور لابد أن يحقق معدلات نمو تفوق ثلاثة أضعاف معدل نمو السكان أي بمعدل ٧,٢٪, وهذا أمر ليس سهل التحقق.

والنمو السكاني السريع غير المنتظم أصبح سمة العصر الحالي، وزيادة السكان هذه مرتبطة بازدياد الحاجة إلى الغذاء والخدمات العامة على شـتى الصـعد، بدءاً من حاجة أكبر للمياه النقية، وانتهاء بالسكن الصحي[١].

فالزيادة السكانية الغير مدروسة من المشكلات الاقتصادية، فغالباً ما تحقق مصر نمواً اقتصـادياً يتراوح بين ٢٪ و٧٪ ، بينما ينمو عدد السكان بنسـب شـبه مسـاوية وأحياناً أكثر، مما يعنى بكل بسـاطة أن كل الجهود المبذولة لزيادة الدخل القومي سـتتلاشـى أمام هذه الأزمة التي سـتجعل مصـر مقيدة لا يمكنها تحقيق أهدافها التنموية, فالنمو السـكاني في مصـر عثرة في وجه التنمية، فهناك العديد من التحديات التي تواجه الاقتصـاد المصـري، ويعد النمو السـكاني الذى يتزايد بمعدلات مرتفعة، والذى يلتهم جهود التنمية، ويأكل الموارد القليلة والمتناقصة، وكذلك عائدات النمو.

[١] د. نادية فرج، السكان والتنمية، مرجع سابق، ص ١٧ وما بعدها.

المطلب الثاني

أثر المشكلة السكانية على الموازنة العامة للدولة

تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها: "برنامج عمل مالي يتبلور في شـــكل وثيقة معتمدة من السـلطة التشـريعية وينطوي على تقديرات مفصـلة لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة لسـنة قادمة، وهي الأداة الرئيسـية التي تسـتخدمها السـياسـة المالية لتحقيق مجموعة من أهداف الدولة"[١].

ويتبين من التعريف الســـابق أن الموازنة العامة تتكون من عنصـــرين: الأول الإيرادات، وتمثل مجموع ما تحصل عليه الدولة من أموال أو من أنشطتها أو أملاكها الذاتية أو من مصـــادر خارجية كالقروض والإصـــدار النقدي، والعنصـــر الثاني هو النفقات، وتتمثل في مجموع المصـــروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها، بهدف إشـــباع حاجات المجتمع العامة[٢].

ويميز شرَّاح المالية العامة بين نوعين من النفقات، وهما: النفقات الحقيقة والنفقات التحويلية (الناقلة/ الصـــورية)، فالنفقات الحقيقية هي تلك النفقات التي تدفعها الدولة مقابل الحصـول على سـلع وخدمات، كالأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة لعامليها، وكأثمان الموارد والمعدات التي تدفعها الدولة لمورديها، وسـميت هذه النفقات بالحقيقة؛ لأنها تدفع فعلًا وتؤدي إلى زيادة الدخل القومي[٣]، أما النفقات التحويلية فهي تلك النفقات التي تمنحها الدولة للأفراد أو المشـــروعات الخاصـــة دون مقابل، كالإعانات الاجتماعية المقدمة للبطالة ولكبار الســـن والفقراء وغير ذلك، والإعانات الاقتصـــادية

[١] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، م.ن، القاهرة، د.ت، ص٥٩.
[٢] محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف بمصر، الإسكندرية، ١٩٦٩م، ص٤٨.
[٣] د. صبري عبد العزيز إبراهيم، المالية العامة والتشريع الضريبي المصري، م.ن، القاهرة، د.ت، ص٤٢.

للمنتجين التي تنفق بغرض تشجيع المنتجين لتخفيض أسعار منتجاتهم، وسميت بالتحويلية أو الناقلة؛ لأنها تمول ضريبيًا من القادرين، وتحول أو تنقل إلى هؤلاء المحتاجين والمنتجين، ومن ثم لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي[١].

وقد اختلف شراح المالية في تصنيف الإنفاق الناجم عن التزايد السكاني، فثمة فريق يرى أن زيادة السكان يترتب عليها ازدياد حقيقي في النفقات العامة، أي زيادة في فعلية السلع والخدمات[٢]، لأن نسبة الزيادة في السكان تكون أعلى في الطبقات الفقيرة منها في الطبقات الغنية، والطبقات الفقيرة تتطلب من الدولة كثيرًا من النفقات وتستلزم توفير عدد أكبر من الخدمات.

ويرى آخرون أن الزيادة في عدد السكان يترتب عليه زيادة ظاهرية في النفقات العامة، أي أن الزيادة في رقم الإنفاق تكون زيادة عددية فقط لا يقابلها زيادة فعلية في حجم الخدمات المقدمة، فهي زيادة لا يقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، بل تكون زيادة حسابية رقمية في الإنفاق العام. فالتزايد السكاني يشبه التوسع الإقليمي إلى حد كبير[٣]، إلا أن نصيب السكان من الإنفاق العام قد لا يزد بسبب التهام الزيادة السكانية لتلك النفقات.

ومع ذلك، فإن تحديد طبيعة الزيادة الناجمة عن التزايد السكاني، ظاهرية أم حقيقية، يتوقف على قدرة الدولة المالية، فإذا استطاعت الدولة الإنفاق على الحاجات السكانية المتزايدة بنسبة أكبر من نسبة تزايد السكان، بحيث يزداد نصيب الفرد من الإنفاق العام؛ تكون الزيادة هنا زيادة حقيقية، وإن لم تؤدِ إلى ذلك كانت زيادة ظاهرية[٤].

---

[١] د. عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣م، ص٦٦.
[٢] د. زين العابدين ناصر، مبادئ علم المالية العامة (دراسة في الاقتصاد العام والسياسة المالية)، دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص٥٠.
[٣] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، م.ن، القاهرة، د.ت، ص١٨٤.
[٤] عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، مرجع سابق، ص١١١.

وأيًّا كان الأمر، فإن التغيرات السكانية تؤثر في الموازنة العامة؛ لأن تزايد السكان يستلزم زيادة الإنفاق على القطاعات الأساسية مثل الصحة والتعليم وتوفير الدعم للفقراء ومن ثم فإن دراسة أثر التزايد السكاني في الموازنة العامة يستدعي:

أثر المشكلة السكانية على الإنفاق على الصحة.

أثر المشكلة السكانية على الإنفاق على التعليم.

أثر المشكلة السكانية على الإنفاق على الدعم.

أولا: أثر المشكلة السكانية على الإنفاق علي الصحة:

الصحة من أهم وظائف الدولة التي تؤثر في التنمية الاقتصادية، فالتنمية تتطلب العمل، والعمل بحاجة إلى أفراد أصحاء بدنيًا وذهنيًا حتى تتزايد الإنتاجية، ولذلك فإن مستوى الخدمات الصحية ينعكس على قدرات الأفراد، وبالتالي على إنتاجيتهم، ومن ثم فإن تحسين الرعاية الصحية يعد محورًا من أهم محاور التنمية الاقتصادية[١].

وتواجه الصحة تحديات والصعوبات التي تحول دون تطوره وتحسين جودته، ومن هذه المعوقات الفجوة بين الموارد المتاحة في القطاعات الصحية وزيادة الطلب عليها، وما يتبع تلك الفجوة من تزايد في النفقات المخصصة للقطاع الصحي لتغطية تزايد الطلب الناجم عن النمو السكاني.

[١] رمضان صديق، الدين وأثره في التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ٢٠١٨، ص٦٨-٦٩.

جدول رقم (٥)
تطور نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى الإنفاق العام للدولة طبقًا للحساب الختامي للدولة

السنوات	الإنفاق العام للدولة (بالمليون)	الإنفاق العام على الصحة (بالمليون)	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٤٩٣٢٢,٤	٥٨٠٥,٣	٣,٨٩٪
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦٤٨٩٥,٤	٦٣٦٣,٣	٣,٨٦٪
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٦١٦١٠,٧	٧٢٥٧,٧	٤,٤٩٪
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٧٨١٠,٧	٩٦٦٥,٠	٤,٦٥٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٢٢٠٢٩,٢	١٠٤٣٣,٨	٤,٧٠٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٥١٥٠٠	١٥٧٨٣	٤,٤٩٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٦٥٩٨٧	١٧٣٤٢	٤,٧٤٪
٢٠١١/٢٠١٠	٤٠١٨٦٦	٢٠٢٧٨	٥,٠٤٪
٢٠١٢/٢٠١١	٤٧٠٩٩٢	٢٢٤٩٢	٤,٧٧٪
٢٠١٣/٢٠١٢	٥٨٨١٨٨	٢٦١٢٨	٤,٤٤٪
٢٠١٤/٢٠١٣	٧٠١٥١٥	٣٠٧٥٩	٤,٣٨٪
٢٠١٥/٢٠١٤	٧٣٣٣٥٠	٣٧٢٢٣	٥,٠٧٪
٢٠١٦/٢٠١٥	٨١٧٨٤٤	٤٣٨٧٥	٥,٣٦٪
٢٠١٧/٢٠١٦	١٠٣١٩٤٠	٥٣٦٦١	٥,٢٪
٢٠١٨/٢٠١٧	١٢٤٤٤٠٨	٦٠٩٧٦	٤,٩٪
٢٠١٩/٢٠١٨	1258945	64669	%5.3
٢٠٢٠/٢٠١٩	1279867	66743	%5.5

المصدر: النشرة السنوية للحساب الختامي للدولة طبقًا للتنصيف الوظيفي للحكومة (أعداد متفرقة)[١]

وتزايد نسبة الإنفاق على الصحة خلال فترة الدراسة، إلا أن نسبة الإنفاق من عام ٢٠٠٢م إلى ٢٠١٧م لم تتجاوز ٥٪ من إجمالي الإنفاق العام، باستثناء في الفترة ما بين ٢٠١٦/٢٠١٤ فقد ازداد الإنفاق زيادة طفيفة تجاوزت ٥٪ ثم انخفض إلى 4.6% مرة أخرى في عام 2020.

[١] الكتاب الإحصائي السنوي، باب الصحة (أعداد متفرقة)، وزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة، للدولة لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ وعام ٢٠٢٠/٢٠١٩م

جدول رقم (٦)
تطور نصيب الفرد من حجم الإنفاق على الصحة

السنوات	تقدير عدد السكان (بالألف)	الإنفاق العام على الصحة (بالمليون)	نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة (بالجنيه)	نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحقيقي على الصحة (بالجنيه)(*)
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٦٦٢٨	٥٨٠٥,٣	٨٧	٨٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٧٩٦٥	٦٣٦٣,٣	٩٣	٨٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٩٣٠٤	٧٢٥٧,٧	١٠٤	٩٢
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧٠٦٥٣	٩٦٦٥,٠	١٣٧	١٣٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٢٠٠٩	١٠٤٣٣,٨	١٤٥	١٣٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٤٨٢٨	١٣١٥٩,٦	١٧٥	١٦٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٦٦٥١	١٥٧٨٣	٢٠٦	١٦٤
٢٠١١/٢٠١٠	٧٨٥٢٢	١٧٣٤٢	٢٢٠	١٩٨
٢٠١٢/٢٠١١	٨٠٤٤٣	٢٠٢٧٨	٢٥٢	٢٢٥
٢٠١٣/٢٠١٢	٨٢٤١٠	٢٢٤٩٢	٢٧٣	٢٤٠
٢٠١٤/٢٠١٣	٨٤٤١٨	٢٦١٢٨	٣٠٩	٢٨٦
٢٠١٥/٢٠١٤	٨٦٤٦٠	٣٠٧٥٩	٣٥٥	٣٢٠
٢٠١٦/٢٠١٥	٨٨٥٣٠	٣٧٢٢٣	٤٢٠	٣٨٥
٢٠١٧/٢٠١٦	٩٠٦٢٤	٤٣٨٧٥	٤٨٤	٤٢٩
٢٠١٨/٢٠١٧	٩٢٧٣٧	٥٣٦٦١	٥٧٨	٤٩٥
٢٠١٩/٢٠١٨	٩٥٢٠٣	٦٠٩٧٦	٦٤٠	٤٤٩
٢٠٢٠/٢٠١٩	102334	66743	652	510

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحث اعتمادًا: الكتاب الإحصائي السنوي، وبيانات الجدول رقم (٥)

ارتفاع نصيب الفرد من إجمال الإنفاق الحقيقي على الصحة، فقد ارتفع نصيب الفرد من ٨٥ جنيهًا في عام ٢٠٠٢م إلى 504 جنيهًا في عام 2020، وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحقيقي على الصحة، إلا أن نسبة الإنفاق

الصحي في مصر لا تزال ضئيلة جدًا مقارنة مع دول أخرى تشابه أوضاع مصر من حيث مستوى النمو ومستوى الدخل القومي[١].

انخفاض نسبة الإنفاق العام الحكومي على الصحة من إجمالي الإنفاق الحكومي في مصر مقارنة بالعديد من الدول التي تشابه بعضها أوضاع مصر وتنفق أضعاف ما تنفقه الحكومة المصرية، حيث تأتي مصر في مرتبة أقل من الأردن، وجيبوتي، وإيران، والبحرين، وفلسطين، وقطر، والسعودية، وتونس، والإمارات.

هذا بالإضافة إلى أن الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الصحي في مصر للفرد لا تلاءم معدلات الزيادة في أعداد السكان، فقد تبين فيما سبق تراجع نصيب السكان من تلك الخدمات، فلم تؤدِ الزيادة في الإنفاق إلى تحسن في فاعلية الإنفاق وزيادة حقيقية في نصيب السكان من الخدمات الصحية.

ونتيجة لتراجع نصيب السكان من خدمات القطاع الصحي، وانخفاض الإنفاق الحكومي على الصحة، اضطر المواطنين إلى زيادة إنفاقهم المباشر على الصحة، فقد ارتفع معدل الإنفاق الأسري على الصحة من ٣.٣٪ في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٨.٦٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٧م كما يوضح الجدول رقم (٧)؛ وهو ما يعكس ضعف كفاءة النظام الصحي، كما يعكس أن الزيادة في الإنفاق على القطاع الصحي لم تكن سوى زيادة ظاهرية، أي مجرد زيادة عددية في أرقام الإنفاق لا يقابلها زيادة فعلية في نصيب الأفراد من الخدمات.

ثانيا: أثر المشكلة السكانية على الإنفاق على التعليم

إن التعليم والصحة مرتبطان على نحو وثيق؛ فالتعليم يساعد في تحسين مستوى الصحة، والصحة تسهم في تحقيق تعليم أفضل، وكلاهما يسهم في زيادة معدلات

[١] المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري المرحلة الثانية ١٩٨٠-٢٠١٠م، مجلد الصحة، القاهرة، ص٣٠.

النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية[١]، كما يعد التعليم الأداة الرئيسية لبناء القدرات البشرية واكتساب المعرفة اللازمة لتطوير وتأهيل الأفراد بما يلائم متطلبات سوق العمل.

جدول رقم (٧)
تطور نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الإنفاق العام للدولة طبقًا للحساب الختامي للدولة

السنوات	الإنفاق العام للدولة (بالمليون)	الإنفاق العام على التعليم (بالمليون)	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٤٩٣٢٢,٤	٢٢٥٢٣	٪١٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦٤٨٩٥,٤	٢٤٨٤٢	٪١٥
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٦١٦١٠,٧	٢٥٧٨٤	٪١٥,٩
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٧٨١٠,٧	٢٥٦٠٨	٪١٢,٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٢٢٠٢٩,٢	٢٧٧٦١	٪١٢,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٨٢٢٩٠,١	٣٣٦٧٩	٪١١,٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٥١٥٠٠	٣٩٨٨٠	٪١١,٣
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٦٥٩٨٧	٤٤٩٤٦	٪١٢,٢
٢٠١١/٢٠١٠	٤٠١٨٦٦	٤٨٢١٤	٪١١,٩
٢٠١٢/٢٠١١	٤٧٠٩٩٢	٥٦٤٠٩	٪١٢
٢٠١٣/٢٠١٢	٥٨٨١٨٨	٦٦١٨٠	٪١١,٢
٢٠١٤/٢٠١٣	٧٠١٥١٥	٨٤٠٦٧	٪١٢
٢٠١٥/٢٠١٤	٧٣٣٣٥٠	٩٢٢٨٦	٪١٢,٦
٢٠١٦/٢٠١٥	٨١٧٨٤٤	٩٧٣٣٥	٪١١,٩
٢٠١٧/٢٠١٦	١٠٣١٩٤٠	١٠٣٦٨٢	٪١٠
٢٠١٨/٢٠١٧	١٢٤٤٤٠٨	١٠٩١٨٨	٪٨,٧
٢٠١٩/٢٠١٨	1258945	110211	٪٨,٧
٢٠٢٠/٢٠١٩	1279867	112456	%8.٨

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، باب التعليم (أعداد متفرقة)

ويكشف الجدول رقم (٧) انخفاض نسبة الإنفاق العام على التعليم بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق العام، فقد انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم من ١٥٪ في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م إلى ٨.٨٪ في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩م. وعلى الرغم من انخفاض

[١] رمضان صديق، الدين وأثره في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٧٠.

الإنفاق على التعليم بالنسبة للإنفاق العام إلا أن حجم الإنفاق العام على التعليم قد تضاعف نحو ٥ مرات خلال فترة الدراسة بمعدل تزايد ٤٨٤.٧٪.

جدول رقم (٨)
تطور نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على التعليم

السنوات	تقدير عدد السكان (بالألف)	الإنفاق العام على التعليم (بالمليون)	نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على التعليم (بالجنيه)	نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحقيقي على التعليم (بالجنيه)(*)
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٦٦٢٨	٢٢٥٢٣	٣٣٨	٣٢٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٧٩٦٥	٢٤٨٤٢	٣٦٥	٣٥٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٩٣٠٤	٢٥٨٧٤	٣٧٢	٣٣٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧٠٦٥٣	٢٥٦٠٨	٣٦٢	٣٤٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٢٠٠٩	٢٧٧٦١	٣٨٥	٣٥٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٤٨٢٨	٣٣٦٧٩	٤٥٠	٤١١
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٦٦٥١	٣٩٨٨٠	٥٢٠	٤١٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٨٥٢٢	٤٤٩٤٦	٥٧٢	٥١٥
٢٠١١/٢٠١٠	٨٠٤٤٣	٤٨٢١٤	٥٩٩	٤٩٩
٢٠١٢/٢٠١١	٨٢٤١٠	٥٦٤٠٩	٦٨٤	٦٠٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٨٤٤١٨	٦٦١٨٠	٧٨٣	٧٢٥
٢٠١٤/٢٠١٣	٨٦٤٦٠	٨٤٠٦٧	٩٧٢	٨٧٦
٢٠١٥/٢٠١٤	٨٨٥٣٠	٩٢٢٨٦	١٠٤٢	٩٥٦
٢٠١٦/٢٠١٥	٩٠٦٢٤	٩٧٣٣٥	١٠٧٤	٩٥١
٢٠١٧/٢٠١٦	٩٢٧٣٧	١٠٣٦٨٢	١١١٨	٩٥٨
٢٠١٨/٢٠١٧	٩٥٢٠٣	١٠٩١٨٨	١١٤٦	٨٠٤
٢٠١٩/٢٠١٨	٩٥٢٠٣	110211	1157	866
٢٠٢٠/٢٠١٩	102334	112456	1098	753

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحث اعتمادًا: الكتاب الإحصائي السنوي،

وتشير بيانات الجدول رقم (٨) إلى تزايد نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على التعليم، فقد ارتفع نصيب الفرد من ٣٣٨ جنيهًا في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م إلى نحو

١٠٩٨ جنيه في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠م، كما ارتفع نصـــيب الفرد الحقيقي من حجم الإنفاق على التعليم من ٣٢٩ جنيهًا إلى ٧٥٣ جنيه خلال نفس الفترة.

وعلى الرغم من تزايد نصـيب الفرد الحقيقي من حجم الإنفاق على التعليم، لم تؤدِ تلك الزيادة إلى زيادة حقيقية في نصيب الفرد من الخدمات التعليمية، بل على العكس، فقد تبين فيما سبق تدني نصيب الأفراد من تلك الخدمات على الرغم من تزايدها، وهو ما يعني أن تزايد الإنفاق على التعليم لم يكن تزايدًا حقيقيًا، بل تزايد ظاهري، حيث كانت الزيادة في أرقام الإنفاق زيادة رقمية لم يقابلها زيادة فعلية في متوســط نصــيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة في مجال التعليم، ويرجع تراجع نصــيب الأفراد من الخدمات التعليمية إلى عدد من العوامل، أهمها تزايد الســكان بنســبة أكبر من نســبة تزايد إنفاق الدولة على الخدمات التعليمية، وهو ما آل إلى تراجع نصــيب الأفراد الفعلي من تلك النفقات.

ثالثا: أثر المشكلة السكانية على الدعم:

يعرف الدعم بأنه مســاعدات مالية للمواطنين لتقليل أســعار الســلع، إما من أجل صــناعة ما أو من أجل المواطن، بغرض تحقيق الأمن الإنســاني، حيث يعد الدعم معونة تمنح لأصـحاب الدخول المحدودة لمواجهة ارتفاع أعباء المعيشـية ونفقاتها وسد احتياجات الأفراد الضــرورية الملحة (١)، ويقوم برنامج الدعم على تخفيض بعض أسعار السلع الأساسية بقيمة أقل من سعر السوق لصالح أشخاص بعينهم، ويتم ذلك من خلال طريقتين:

(١) مصطفى محمد عبد الباسط، سياسات الدعم الحكومي في مصر وأثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي، جامعة أسيوط، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ع٦٤، القاهرة، ٢٠١٨م، ص٢٤١.

أـــ سياسة الاستهداف الإداري: حيث يتم اختيار الأفراد المستفيدين من خلال المؤسسات العامة وفقًا لمعايير معينة، مثل: الدخل، المنطقة الجغرافية.

ب ـــ سياسة الاستهداف الذاتي: وتهدف هذه السياسة إلى دعم بعض المنتجات التي تستهلك من قبل فئة بعينها ولا يتم استهلاكها من قبل غير المحتاجين، وتتميز هذه الطريقة بأنها تستبعد فرز الأفراد طبقًا لبيانات الدخل والتي من الممكن تكون غير دقيقة وبيروقراطية في نفس الوقت.

وتنقسم برامج الدعم الحكومي إلى أنواع ثلاثة:

١. برامج الدعم العيني: وهي برامج تستهدف توفير السلع والخدمات إلى الفقراء الأكثر احتياجًا من خلال عدة آليات كالبطاقات التموينية، وكوبونات الغذاء ذات قيمة نقدية محددة، والدعم العام للأسعار كالخبز المدعم، وبرامج التغذية المكلمة التي تستهدف فئات معينة مثل: تلاميذ المدارس، الأطفال، الأمهات في فترة الحمل، ألبان الأطفال وغير ذلك، بالإضافة إلى برامج دعم الطاقة بحيث يتم تسعير الطاقة بأقل من تكلفتها الحقيقية بالنسبة إلى الفئات الفقيرة، مثل: تقديم دعم الكهرباء لشرائح الاستهلاك المنخفضة، وبرامج دعم الإسكان التي توفرها الحكومة لمحدودي الدخل أو تخفيض الفائدة على قروض الإسكان.

٢ـ برامج الدعم النقدي: وتستهدف هذه البرامج منح مساعدات نقدية للفقراء طبقًا لدخل الأسرة أو القدرة على الكسب أو عدد الأطفال، وقد تكون هذه المساعدات مشروطة أو غير مشروطة، كأن يكون الدعم الحكومي مشروط بشروط معينة، مثل: التحاق جميع أطفال هذه الأسر بالمدارس.

٣ــ توليد الدخل: وهي برامج تستهدف توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل، وذلك من خلال برامج قروض صــغيرة بأســعار فائدة منخفضــة، أو من خلال توفير فرص عمل في البنية الأساسية التي تعتمد على كثافة عنصر العمل.

وتأتي علاقة المشــكلة الســكانية بالزيادة في الإنفاق على الدعم لا من حيث أن تزايد السكان يتطلب زيادة موازية في مخصصات الدعم فحسب، بل وأيضًا من حيث أن الدعم يســتهدف بالأســاس الطبقات الفقيرة والأكثر احتياجًا، أكثر الطبقات إنجابًا، فالفئات الأكثر إنجابًا هي نفس الفئات التي تتصرف إليها مخصصات الدعم، وهو ما يعني أن المشكلة السكانية ذات صلة وثيقة بالتزايد في النفقات المخصصة للدعم[١].

[١] د. عادل احمد حشيش، أصول المالية العامة، مرجع سابق، ص ٩١ وما بعدها.

جدول رقم (٩)
تطور نسبة الإنفاق على الدعم إلى الإنفاق العام للدولة طبقًا للحساب الختامي للدولة

السنوات	تقدير السكان (بالألف)	الإنفاق العام للدولة (بالمليون)	إجمالي الدعم (بالمليون)		
			قيمة الدعم	إجمالي الدعم الحقيقي(*) (بالمليون)	نسبة الإنفاق على الدعم إلى الإنفاق العام
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٢٠٠٩	٢٢٢٠٢٩,٢	٥٣٩٥٨	٥٠٠٧٣	٢٤,٣٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٤٨٢٨	٢٨٢٢٩٠,١	٨٤٢٠٥	٧٧٠٤٧,٥	٢٩,٨٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٦٦٥١	٣٥١٥٠٠	٩٣٨٣٠	٧٤٨٧٦,٣	٢٦,٧٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٨٥٢٢	٣٦٥٩٨٧	٩٣٥٧٠	٨٤٣٠٦,٥	٢٥,٥٪
٢٠١١/٢٠١٠	٨٠٤٤٣	٤٠١٨٦٦	١١١٢١١	٩٩٣١١,٤	٢٧,٦٪
٢٠١٢/٢٠١١	٨٢٤١٠	٤٧٠٩٩٢	١٣٤٩٦٣	١١٩٠٣٧,٣	٢٨,٦٪
٢٠١٣/٢٠١٢	٨٤٤١٨	٥٨٨١٨٨	١٧٠٨٠٠	١٥٨٣٣١,٦	٢٩٪
٢٠١٤/٢٠١٣	٨٦٤٦٠	٧٠١٥١٥	١٨٧٦٥٩	١٦٩٢٦٨,٤	٢٦,٧٪
٢٠١٥/٢٠١٤	٨٨٥٣٠	٧٣٣٣٥٠	١٥٠١٩٨	١٣٧٨٨١,٧	٢٠,٥٪
٢٠١٦/٢٠١٥	٩٠٦٢٤	٨١٧٨٤٤	١٣٨٧٢٤	١٢٢٩٠٩,٤	١٧٪
٢٠١٧/٢٠١٦	٩٢٧٣٧	١٠٣١٩٤٠	٢٠٢٥٥٩	١٧٣٦١٣,٣	١٩,٦٪
٢٠١٨/٢٠١٧	٩٥٢٠٣	١٢٤٤٠٨	٢٤٣٥٨٦,٥	١٧٠٩٩٧,٢	١٩,٥٪
٢٠١٩/٢٠١٨	٩٥٢٠٣	1102110	٢٠٣٦٥٦,٩	١٧٤٣٣٠,٣	١٤,٨٪
٢٠٢٠/٢٠١٩	102334	1124560	204556.8	176985.7	15.6%

المصـــدر: النشـــرة الســـنوية للحســـاب الختامي للدولة طبقًا للتصـــنيف الوظيفي للحكومة (أعداد متفرقة)[١].

توضـــح بيانات الجدول رقم (٩) إلى تطور نســـبة الإنفاق على الدعم إلى الإنفاق العام للدولة، وتشير البيانات إلى أن تزايد عدد السكان من ٧٢ مليون إلى ١٠٢ مليون خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧/٢٠٠٦م إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩م، قد استدعى تضعيف القيمة الحقيقية للدعم بما يزيد عن مرتين بمعدل زيادة ٣٤٨٪ لتغطية احتياجات الســـكان

[١] وزارة المالية: الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام 2020/2019 وفقًا للتصنيف الإداري. الكتاب الإحصائي السنوي (أعداد متفرقة).

المتزايدة، فقد ارتفعت القيمة الحقيقية لمخصصات الدعم من ٥٠ مليار جنيهًا إلى ١٧٤ مليارًا.

وعلى الرغم من تزايد القيمة النقدية لمخصصات الدعم خلال فترة الدراسة، وتذبذب تزايد نسبتها إلى الإنفاق العام من ٢٤.٣٪ في ٢٠٠٦/٢٠٠٧م إلى ٢٩.٨٪ و٢٥.٥٪ و٢٩٪ و٢٦.٧٪ في الأعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، ٢٠٠٩/٢٠١٠م، ٢٠١٢/٢٠١٣م، ٢٠١٣/٢٠١٤م، على التوالي، إلا أن هذه المعدلات قد تراجعت نسبتها إلى الإنفاق العام حتى بلغت ١٥.٦٪ في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠م نتيجة الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الدولة، ورفع أسعار الوقود وتخفيض مخصصات الدعم في إطار إصلاح منظومة الدعم[١].

فلابد من ترشيد الإنفاق وزيادة الموارد العامة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الأمن القومي من خلال إعادة صياغة برامج الدعم للوصول لمستحقيه، وأن تكون الموازنة العامة للدولة موازنة برامج (ربط الاعتمادات بالأعمال) والوصول إلى معدل نمو٨٪ وتوفير الشفافية، وتشجيع المنافسة والاستثمارات الوطنية والعربية, وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي, حيث إن الاستثمارات الزراعية لا تزيد عن ٢٪ من جملة الاستثمارات, والاهتمام بالمشروعات القومية التي تقوم على إنتاج حقيقي وزيادة الموارد العامة للدولة، وهذا يؤكد أن المشكلة السكانية تؤثر في الموازنة، وتحملها أعباء مالية نتيجة زيادة الدعم وتوفير الخدمات ومخصصات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية والسلع الضرورية.

[١] البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧م، ص٤٩

الخاتمة

إن استمرار النمو السكاني بالمعدلات الحالية يحد ويؤثر بشكل كبير على تحقيق تقدم محسوس في مستويات المعيشة، رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة في مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة.

فالزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة الأعباء على الموارد المتاحة، وتكمن أسباب مشكلة السكان بمصر في النمو السكاني السريع والتوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان والانخفاض في مستوي الخصائص السكانية.

ومن أهم التحديات التي تواجه مصر هي الزيادة السكانية الغير مدروسة، ولذلك يوجد خلل في التوازن بين النمو الاقتصادي وانخفاض الخصائص السكانية، فيجب اتخاذ سياسية سكانية فعالة للحد من الزيادة السكانية المرتفعة مع قلة الموارد الاقتصادية حتى يمكن الحد من معدلات الفقر، وكذلك زيادة الإنتاج والاهتمام بالتعليم والصحة وتقليل الدعم والارتقاء بالخصائص السكانية.

فقد أثر التزايد السكاني على الموازنة العامة، وقد تبين أن نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحقيقي على الصحة قد ارتفع، ولكن على الرغم من تزايد قيمة ما يتم إنفاقه على الصحة، إلا أن الخدمات الصحية التي يوفرها القطاع الصحي لم تتناسب مع معدلات التزايد السكاني؛ وهو ما أدى إلى تراجع نصيب السكان من هذه الخدمات، وعلى الرغم من تزايد الإنفاق على التعليم والصحة والدعم، فإن النمو السكاني في تزايد مستمر، ويلتهم الزيادة في النمو الاقتصادي.

النتائج:

١– المشكلة السكانية من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري

٢– معدلات النمو السكاني في مصر معدلات متسارعة ومرتفعة

٣– مشكله النمو السكاني في مصر تكمن في النمو السكاني السريع والتوزيع الجغرافي غير المتوازن السكان وانخفاض في مستوى الخصائص السكانية يؤثر على التنمية البشرية

٤– لابد من زيادة برامج الدعم في التعليم والصحة

٥– نتيجة الزيادة السكان تتزايد اعباء الدولة

٦– الزيادة السكانية تشكل خطر حقيقي على التنمية الاقتصادية

٧– ترشيد الانفاق العام بوصول الدعم للمستحقين

٨– الزيادة السكانية غير المدروسة لها اثار اقتصادية سلبية

٩– تؤثر الزيادة السكانية على الموازنة العامة للدولة

التوصيات:

١. يجب احداث التوازن بين معدلات النمو الاقتصـــادي ومعدلات النمو الســـكاني وتحقيق معدل نمو اقتصادي ثلاثة اضعاف النمو السكاني ليصل الي ٨٪.
٢. وضـع خطة وسياسـية سكانية فعالة ضـمن خطة التنمية الاقتصـادية والتنمية ال مستدامة٢٠٣٠.
٣. القضـاء على الفقر كمحور اسـاسـي للحد من الازمة السـكانية والاهتمام بالتنمية البشرية.
٤. تعديل طريقة عمل الموازنة العامة للدولة بأن تكون موازنة برامج (ربط الاعتمادات بالأعمال).
٥. الارتقاء بالخصائص السكانية ومحو الامية والاهتمام بالتعليم والتدريب.
٦. ترشـــيد الانفاق وزيادة الموارد العامة لتحقيق العدالة الاجتماعية واعادة صـــياغة برامج الدعم للوصول لمستحقيه.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

أ. **الكتب:**

١. أحمد مصطفى معبد، إشكالية النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي، دار النهضة العربية.

٢. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ١٩٧٥م.

٣. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ١٩٧٥م.

٤. زين العابدين ناصر، مبادئ علم المالية العامة (دراسة في الاقتصاد العام والسياسة المالية)، ٢٠١٩

٥. صبري عبد العزيز إبراهيم، المالية العامة والتشريع الضريبي المصري، م.ن، القاهرة، د.ت.

٦. صلاح الدين فهمي، القضية السكانية والمستجدات المعاصرة، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ٢٠٠٢.

٧. عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣م.

٨. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، م.ن، القاهرة، د.ت.

٩. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، م.ن، القاهرة، د.ت.

١٠. عبد المنعم البيه، التنظيم الاقتصادي، مطبعة فاكوس، ١٩٥٨م.

١١. عبد الهادي محمد مقبل، الاقتصاد السياسي، والاقتصاد الجزئي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ٢٠١٤.

١٢. على أحمد سـليمان، الأجور ومشـاكل العمل في السـودان، دار التأليف والترجمة والنشر، الخرطوم، ١٩٧٤م.

١٣. محمد صالح، أصول الاقتصاد، مطبعة النهضة، ١٩٣٣.

١٤. محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف بمصـر، الإسكندرية، ١٩٦٩م.

١٥. يسري محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.

ب. المجلات والدوريات والمؤتمرات والرسائل العلمية:

١. الأمم المتحدة، قاعة بيانات السكان، ٢٠٢٠م.

٢. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧م.

٣. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٨/٢٠١٩م.

٤. تقارير متنوعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٩م، باب العمل.

٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقارير متفرقة من ٢٠٠ - ٢٠٢٠م.

٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقارير متنوعة من ٢٠١٠-٢٠١٦.

٨. د. نادية فرج، السكان والتنمية في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

٩. محمد ذكي علي السيد، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.

١٠. المركز الديموغرافي، التشريع والمشكلة السكانية في مصر، أوراق في ديموغرافية مصر رقم ٩، أكتوبر ٢٠٠٣.

١١. المركز الديموغرافي، القاهرة التشريع والمشكلة السكانية في مصر (أوراق في ديموجرافيا مصر) رقم ٩ أكتوبر ٢٠٠٣.

١٢. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري المرحلة الثانية ١٩٨٠-٢٠١٠م، مجلد الصحة، القاهرة.

١٣. مصطفى محمد عبد الباسط، سياسات الدعم الحكومي في مصر وأثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي، جامعة أسيوط، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ع٦٤، القاهرة، ٢٠١٨م.

١٤. وزارة التخطيط، مصر ٢٠٣٠، خطة التنمية المستدامة.

١٥. وزارة الصحة والسكان، الخطة القومية للسيطرة على النحو السكاني، ٢٠٠٢/٢٠١٧.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Ali F, Aziz AA, elmy MF, Mobdy AA, Darwish M. Prevalence of certain sexually transmitted infections in Egypt. J Egypt Public Health Assoc, 1996; 71 (5-6): 553-75.
2. Carl Haub and Toshiko Kaneda, *2020 World Population Data Sheet* (Washington, DC: Population Reference Bureau, 2020).
3. Egypt Ministry of Population and the National Council for Motherhood and childhood. [Child Strategy 2015-2020: early childhood, childhood, youth and motherhood].
4. Fingleton, B. and Fischer, M.M., 2010. Neoclassical theory versus new economic geography: competing explanations of cross-regional variation in economic development. *The Annals of Regional Science*, *44*(3), pp.467-491.
5. Henry, J.F., 2012. *The Making of Neoclassical Economics (Routledge Revivals)*. Routledge.P78
6. Lutz, W., 2013. Demographic metabolism: A predictive theory of socioeconomic change. *Population and Development Review*, *38*, pp.283-301.
7. Martins, J.M., Guo, F. and Swanson, D.A., 2018. Population: Notions, Theories and Policies. In *Global Population in Transition* (pp. 43-64). Springer, Cham.
8. Oudman, F.J., 2013. *Can classic population-environment theories describe environmental impacts*

of population decline? Finding evidence from strategic environmental policy analysis of four German regions (Master's thesis).

9. Ragab, A.R., Girgis, H., Zaki, H., Osman, M., Al-Khorazaty, N. and Hamed, R., 206. Population situation analysis Egypt 2016. *Bassera, UNFPA and NPC*.pp19-25
10. Tian, X., 2014. *The Hope of the Country with a Large Population: Theories and Practices of China's Population Transformation*. Springer Science & Business Media.p55.
11. Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development, United Nations report.